العلامة اللغويّة ودورها في التحليل الصرفيّ

دراسة صرفيّة في ضوء علم العلامات الحديث

إعداد الدكتور:

محمد عوض صالح السعود

محاضر متفرغ في جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة

عمان – الأردن

الملخص،،،

هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف العلامة اللغوية، ودورها في التحليل الصرفيّ، من خلال استقراء جميع أنواع العلامات في النظام الصرفي، وتقديم تصوّر شامل للصرف العربي من خلال دراسة العلامة اللغوية؛ لأنها تلعب دوراً بارزاً في تحديد أبنية الكلم ودلالتها، واستخدم الباحث المنهج الوصفيّ التحليليّ.

وقد أشارت هذه الدراسة إلى العلامة اللغوية في الدراسات اللسانية الحديثة، وعند علماء العربية، وعلاقة العلامة بالأصالة والفرعيّة، وتعريف العلامة اللغوية الصرفية وتحديد أنواعها.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن العلامة اللغوية: وَسْمٌ لغوي يكون لفظيًا أو معنويًا، يميّز الكلمة عن بقية الكلمات، ويعطيها دلالة جديدة، وقد استدل علماء اللغة المباني الصرفية من خلال الحروف، والحركات، والدلالة، والاشتقاق، والنحو، والعلامة الصفرية.

الكلمات المفتاحية: العلامة اللغوية – التحليل – الصرفي – : الميزان الصرفي – الجداول الصرفية– الإلحاق– القلب المكاني– الإعلال – الإبدال – علامة الوزن – العلامة الدلالية.

(linguistic sign and it's role in morphological analysis

Prepared by DR: Mohammad Awad Saleh Al –Saud

mahmoud_soad@hotmail.com

Abstract

This study aimed to identify linguistic sign and its role in morphological analysis through reading all the signs in the morphological system introducing afull knowlege for arab morphology through studying linguistic sign because it play amain role in determining the linguistic structure the researcher used the descriptive analysis approach .

This study deseribed the linguistic sign in new symantic studies and for the Arab scientists ،and the relation btween the sign and it's origins and the defining for morphological sign and it's types .

The study has show that linguistic sign is language tagging ،it could be phonetic or moral that distinguish the word and gives it anew indication the linguistic's scientists distinguish the morphological structure through letters ،significance ،derivation grammar and zero mark .

Keywords: linguistic sign - analysis - morphological -: morphological balance - morphological tables - appendage - spatial heart - reasoning - substitution - weight mark - tag.

المقدمة:

الصرف علمٌ من علوم اللغة العربية يهتم في صياغة مفرداتها واشتقاقها، وتشتمل هذه الدراسة على ركن مهم من أركان التحليل الصرفي، وهو اعتماد اللغويين على العلامة اللغوية في تحليل قواعد الصرف العربي، إذ يقوم الصرفيون من خلال هذا النموذج برصد التغيرات الصرفية التي تصاحب بعض عمليات الصرف، وتحليل أبوابه.

لقد اعتمد التحليل الصرفي عند اللغويين العرب على عدّة طرق وأساليب أساسية، وهي: الميزان الصرفي، والعلامة اللغوية، والجداول التصريفية، ومناهج مكملة كالاسمية والإلحاق والقلب، ومناهج بديلة كالإبدال والإعلال.

وستتناول الدراسة العلامة اللغوية وتعريفها عند اللغويين القدماء، وفي الدراسات اللسانية الحديثة وتعريف العلامة اللغوية وأنواعها من خلال استقراء أبواب الصرف العربي.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

تكمن أهمية الدراسة في استقراء جميع أنواع العلامات اللغوية في النظام الصرفي، وتقديم تصور شامل للنظام الصرفي من خلال دراسة العلامة؛ فالعلامة اللغوية لها دور بارز في تحديد أبنية الكلم، ودلالتها من خلال السوابق، واللواحق، والحروف، والحركات، وبعض الأوزان في تحديد أنواع الكلم، وأبوابه، وخصائصه. وللعلامة اللغوية في التحليل الصرفي أهمية كبيرة في التعليم، وتبسيط الصرف على المتعلمين، ولهذا الموضوع أهمية كبيرة لندرة الدراسات السابقة في العلامة اللغوية في التحليل الصرفي.

الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوعات قريبة من هذا الموضوع، ومن أهم الدراسات التي وقفت عليها:

١- دراسة لسيزا قاسم وحامد أبو زيد: "أنظمة العلامات" تناولت هذه الدراسة موضوع العلامة بشكل عام (أنظمة العلامات) في اللغة، والأدب، ولم تتطرق إلى الصرف.

٢- دراسة لعمر أبو نواس: "العلامات النحوية في ضوء علم اللغة المعاصر" تناولت العلامات النحوية وعلامات الاسم والفعل والحرف، وأبواب النحو، وعلامات الإعراب، ولم تتطرق إلى العلامات المميزة لأقسام الاسم للمصادر والمشتقات والتصغير والنسب، وغيرها من الأقسام الأخرى للأفعال.

٣- دراسة لأحمد عبد السلام صالح السوادحة "النظام السيميائي للنحو العربي دراسة في كتاب سيبويه" تحدث فيها عن أقسام الكلام، وعلامات كل قسم بشكل عام دون أن يحدد أنواع العلامات الصرفية.

منهج البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لمناسبته لأهداف وطبيعة هذه الدراسة من خلال استقراء أبواب الصرف العربي.

تقسيم الدراسة إلى مباحث:

ولتحقيق الغاية المنشودة قمت بتقسيم البحث إلى مقدمة، و خمسة مباحث وخاتمة وجاء المبحث الأول في الحديث عن العلامة اللغوية، ومفهومها عند النحويين العرب، وفي الدراسات اللسانية الحديثة، وتحدث المبحث الثاني عن العلامة اللغوية الصرفية، وجاء المبحث الثالث في الحديث عن العلامة اللغوية عند النحويين القدماء، وتحدث المبحث الرابع في الحديث عن أصالة العلامة وفرعيتها، وجاء المبحث الخامس في الحديث عن أنواع العلامات الصرفية عند علماء العربية اعتماداً على استقراء قواعد الصرف العربي، وتحديد العلامة الصرفية وتقسيمها إلى أنواع. ثُمَّ جاءَتْ الخاتمة التي عُرِض فيها أهم نتائج الدراسة.

المبحث الأول

العلامة اللغويّة ومفهومها عند علماء العربيّة وفي الدراسات اللسانيّة الحديثة

تعددت مناهج التحليل الصرفي للكلمات، وقد تداخلت فيما بينها، معللة القاعدة اللغوية في الصرف العربي، وهذا التعدد لا يمثل تناقضا فيما بينها بل كانت أكثر إيضاحًا للقاعدة اللغوية، والتنظير اللغوي للصرف العربي.

هناك مناهج رئيسة اعتمد عليها علماء اللغة العربية في تشكيل القاعدة اللغوية للتقعيد الصرفي، وتتمثل في ثلاثة مناهج رئيسة وهي: الميزان الصرفي، والعلامة اللغوية، ومنهج الجداول التصريفية كالمبنيات. وهناك مناهج غير أساسية في الكلمات التي خالفت بعض الشروط في القاعدة الصرفية، وتتمثل في الاسمية، والإلحاق، ومنهج القلب المكاني، وهناك مناهج بديلة، ولكن لها اتصال مباشر بالمناهج الرئيسة، وهي منهج الإعلال والإبدال[1]

لقد كانت العلامة اللغوية منهجًا رئيسيًا في تحليل الصرف العربي، وتفعيل قواعده، وكان لها دور بارز في فك الالتباس في بعض القواعد الصرفية فمثلاً: في منهج الميزان الصرفي لبعض الأبنية كان هناك تشابه، فتتدخل العلامة اللغوية لحلّ هذه المشكلة من خلال وسم هذه الأبنية، ليستطيع أبناء اللغة أو غيرهم من تميز الكلم، وفهم القاعدة الصرفية.

مفهوم العلامة:

العلامةُ لغةً: جاء في معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) تعريفًا للعلامة في قوله: "العَلم: الراية، إليها مجمع الجند والعَلَمُ: عَلَم الثوب ورقمه و العَلَم: ما ينصب في الطريق ليكون علامة يهتدى بها شبه الميل، والعلامة المَعْلَم والعَلَم: ما جعلته علمًا للشيء ويقرأ ﴿ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ ﴾ (الزخرف: ٦١)، ويعني خروج عيسى عليه السلام ومن

(١) ينظر: عبدالدايم، محمد عبد العزيز، النظرية اللغوية في التراث العربي ، القاهرة : دار السلام (٢٠٠٦م) ط١، ص١٦٥-١٦٧.

قرأ (لَعِلْم) يقول يعلم بخروج اقتراب الساعة والمعلم: موضوع العلامة[١] وجاء في القاموس المحيط العلامـةُ: هي السِمَةُ وما يستـدل بها[٢]، وجاء في لسان العرب لابن منظور": والعلامةُ شيء ينصب في الفلوات، وتهتدي به الضّالةُ. وجاء فيه معنى: السّومة والسيماء والسيمياء: العلامة، وسم الفرس: جعل عليه السمة. [٣]

نلاحظ من التعريفات السابقة التي وردت في المعاجم أن العلامة، أو السيمياء تدل على كل شيء يُهتدى به، أو ما يستدل به ويُميز غيره.

والعلامة في الاصطلاح: "إشارة منطوقة أو مكتوبة، تُعبّر عن تقرير منشئ الكلام للعلامة بين معاني المفردات حسب ما يريد، ثم إن تلك العلامات هي في الوقت نفسه تدل السامع، والقارئ على تلك العلاقات التي أرادها منشئ الكلام" [٤].

وعرّفها علماء الأصوات "هي خاصّية صوتية – والتي بوجودها أو عدم وجودها – في وحدة معطاة تكفي لمقابلتها مع الوحدات الأخرى المماثلة لها في اللغة العربية نفسها" [٥] وأسس هذا العلم قد وضعها في أوائل القرن الماضي عالمان: أحدهما أمريكي والآخر

(١) الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، الخليل بن أحمد (١٩٨٨م)، العين، (تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي)، ط٢، دار الهجرة، ج٢، ص ١٥٣ .

(٢) الفيروز أبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، باب الميم فصل العين ، ج٤،ص١٥٥.

(٣) ابن منظور(تـ٧١١هـ)، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب ، ط١، ج٣٤، ص ٣٠٨٧، دار صادر ، بيروت ، لبنان(مادة علم).

(٤) جبل ، محمد حسن حسن(٢٠٠٠م) ، دفاع عن القرآن الكريم أصالة الإعراب ودلالته على المعنى في القرآن واللغة العربية ، ط ٢، ص١٣٩، البربري للطباعة الحديثة ، مصر .

(٥) مكتب تنسيق التعريب ، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي ، فرنسي، عربي) ، (٢٠٠٣م) ط٢، ص ٥٨، مطبعة النجاح، الدار البيضاء.

سويسري، هما: تشارلس سوندرز بيرس، وهو فيلسوف ومنطقي، والآخر فرديناند دي سوسير، وهو مؤسس علم اللغة الحديث، وكلا الرجلين أقاما السيمولوجيا على مفهوم العلامة(١).

وتعرف السيميائيات في تصور دي سوسير بوصفها تمثل: "علم العلامات" ما يقود إلى اعتبار اللسانيات بوصفها فرعًا من فروع السيميائيات؛ حيث تؤلف علامات اللسان جزءاً من اهتماماتها، ويؤلف كل موضوع بوصفه "نسقًا من العلامات" مجالاً لموضوعات السيميائيات، وقد عدّت اللسانيات طيلة الحقب البنيوية (منتصف القرن العشرين) الأنموذج الذي أثبت حوله كل السيميائيات، طالما أنه يسهل التعرَّف إلى العلامات اللسانية، ووصفها خلافًا لتلك التي تنتمي إلى أنساق أخرى(٢)

لقد استطاع دي سوسير أن يضع لهذا المصطلح تعريفًا تقنيًا مغايراً للاستعمال العادي للكلمة إذ "تعد العلامة عنصراً من عناصر نسق اللسان، وهي تأتي معرفة عبر علاقاتها بعلامات أخرى" (٣) ولا يرتبط مفهوم العلامة ببعد خاص فالعلامة قد تأتي على شاكلة وحدة مفرداتية بسيطة (مثل جميل و إجاصه)، أو مركب يقوم على ترابط وحدتين أو أكثر (مثل: أنا

(١) عياشي ، منذر(٢٠١٣م) ، العلاماتية (السيميولوجيا)، قراءة في العلامة اللغوية العربية ، ط١، ص ١، عالم الكتب، اربد ، الأردن.

(٢) قاسم ، سيزا ونصر حامد أبو زيد، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة مدخل إلى السيموطيقا، ط١، ص١٧٥، دار التنوير، القاهرة، مصر.

(٣) دي سوسير ، فرناند ، محاضرات في الألسنية العامة ، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر ،ص٣٦ ، دار نعمان للثقافة، لبنان.

اعتقد، حامل الورقة، الفتاة الصغيرة)[1] وقدّ عدّ سوسير اللغة "نظامًا من العلامات تعبر عن فكرة ما" [2].

ويعرف بيرس العلامة "أو المصّورة: هي شيء ما ينوب لشخص ما عن شيء ما بصفة ما، أي أنّها تخلق في عقل ذلك الشخص علامة معادلة أو ربما علامة أكثر تصوراً، وهذه العلامة التي تختلف إسميتها للعلامة الأولى. إنّ العلامة تنوب عن شيء ما، وهذا الشيء هو موضوعها object، وهي لا تنوب عن هذا الموضوع من كل الوجهات بل بالرجوع إلى نوع من الفكرة التي رسمتها سابقًا الركيزة المصورة.

ويلحظ من تعريف دي سوسير (للعلامة) أنّه يرتبط باللسانيات وأن السيميائيات عند بيرس ليست مرتبطة باللسانيات، فموضوع دارستها لا يختصر في اللسان ذلك أن اللسانيات عند بيرس لا تشكل سوى جزء من أجزاء العلامات وفي شتى المجالات.

ويقول موريس إن الشيء ليس علامة إلا إذا أوّله أحدهم على أنّه علامة علـــى شيء ما، وأنّ السيميائية لا تهتم بنوع معين من الأشياء بل بأشياء عادية عندما تساهم في عملية الدلالة، وما يميز هذا الصنف من العلامات هو علامة" القيام مقام والتي تركز على آلية الاستدلال على شيء ما "[3].

وقول موريس عن العلامة في هذا الوصف يمثل الجوهر، والفكرة العامة لهذا البحث في كيفية الاستدلال على الأبنية الصرفية من خلال وَسْمٍ خاص يميزها عن غيرها ويسهل

(١) ماري ، نوال غازي بريور، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات ، ترجمة عبد القادر الشيباني ، الجزائر : سيدي بلعباس(٢٠٠٧م) ، ط١، ص ٩٥.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص٨٤.

(٣) إيكون ، إمبرتو(٢٠٠٥م)، السيميائية وفلسفة اللغة ، ترجمة أحمد الصعيدي، ط١، ص ٤٧-٤٨ مركز دراسات الوحدة العربية، والمنظمة العربية للترجمة، بيروت ، لبنان.

القاعدة الصرفية من خلال هذا النموذج.

والعلامات اللسانية: هي معظم مكونات إرساليات التواصل الإنساني، وتنقسم إلى صنفين كبيرين: علامات الكلام وعلامات الكتابة، والوحدة الصوتية الدنيا تسمى فونيماً، وهي الوحدة المكونة للكلام، فهذه الأصوات الدنيا هي التي تتركب لتعطي الكلمات العلامات الدنيا للكتابة المحددة في القاعدة المعجمية، وتسمى بالحروف، وحددها النحاة انطلاقاً من معطيات إملائية(١).

والسيميولوجيا اللسانية تطورت تطوراً كبيراً منذ النظريات السوسورية، وتختلف مستويات دراسة اللغة والكلام الموجودة في معارف ودراسات مختلفة، كالصوتيات، والتركيب، والتصريف، والدلالة(٢). وما يخص هذه الدراسة هي العلامات في الصرف العربي، وهذه العلامات منها ما هو أصوات، ومنها ما هو تركيب، وإسناد، ومنها ما هو دلالة وغيرها.

المبحث الثاني: العلامات اللغويّة الصرفية:

النظام الصرفي هو ثاني أنظمة اللغة عند التكوين وثالثها عند التفكيك، وهو كغيره من الأنظمة يتكون من مجموعة من الوحدات المرتبطة مع بعضها بعلاقات أفقية ورأسية، ويفرق بينها بقيم خلافية، وهذا ما جاء عند المحدثين من اللسانيين، ولكن علماء العربية مع أنهم درسوا اللغة من جوانب متعددة ومناهج مختلفة لا تختلف كثيراً عن الجوانب التي يدرس المحدثون من خلالها اللغة، إلا أنَّهم درسوا الفعل المتصرف والاسم المتمكن، فأخرجوا بهذا التحديد فصائل من الكلمة يعدّها اللسانيون المحدثون جزءاً من النظام الصرفي اللغة،

(١) كوسان، برنار(٢٠٠٠م)، ماهي السيميولوجيا، ترجمة :محمد نظيف ، ط١، ص١١، إفريقيا الشرق الدار البيضاء، المغرب.

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص١٤.

وعدّوها جزءاً مهمـًا من النظام الصرفي، وهي الحروف، والأسماء غير المتمكنة، والأفعال غير المتصرّفة[١].

وعند الحديث عن العلامات الصرفية يجب التطرق الى مصطلح" المورفيم "لما له من أهمية بالنسبة لموضوع الدراسة فهو مأخوذ من الكلمة اليونانية بمعنى (شكل) أو (صورة) [٢]

المورفيم: قالب صوتي يغير بنية الكلمة الأصلية، وهذا التغير يترتب عليه تغيير في المعنى، فالتغير هنا يكون بدخول العلامات اللغوية على البنية ويعطيها دلالات جديدة ويميزها عن بقيت الأبنية.

وقد تحدث اللغويون المحدثون عن أشكال المورفيم، وهي تمثل في حدّ ذاتها علامات لغوية للكلمات وهي:

١ - **السوابق**: وهي قوالب صوتية تلحق بداية جذور الكلمات، نحو:

-أداة التعريف" ال ": رجل ⟵ الرجل

٢- **اللواحق**: وهي قوالب صوتية نهاية الكلمات، نحو:

- مورفيم جمع المذكر السالم: مسلم ⟵ مسلمون " في حالة الرفع "

مسلم ⟵ مسلمين " في حالة النصب والجر "

٣-**اللواحق الداخلية**: وهي قوالب صوتية تلحق داخل الكلمات، نحو:

قال ⟵ قائل

(١) ينظر، الفاخري ، صالح سليم (٢٠٠٩) ، الصرف بين التحويل والتصريف ، وقائع المؤتمر الدولي الثالث في اللسانيات إشراف عبد الحميد عبدالواحد، ص١٦٣ ، صفاقس.

(٢) السعران ، محمود(١٩٦٢م) ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص٢٢٢، دار المعارف ، مصر .

٤-تغير بنية الكلمة وهذا التغير ليس له مكان محدد، نحو:

كتاب ← جمع تكسير ← كتب[١]

نستنتج مما سبق أن المورفيم يشكل جزءاً من العلامة الصرفية، فيكون سابقًا، أو لاحقًا، أو حشواً في الكلمة، وهي تمثل المورفيات الصوتية وهناك حالات لا يكون فيها للمورفيم تمثيل صوتي نحو: مورفيم التذكير في كلمة" رجل "وقد أطلق عليه المحدثون المورفيم الصفري[٢]، وقد ذكره القدماء صراحة عند حديثهم عن قضية الأصل والفرع في المذكر والمؤنث في أن المذكر أصل والمؤنث فرع احتاج الى علامة فيقول ابن هشام: " لما كان التأنيث فرع التذكير احتاج لعلامة، وهي إمّا تاء متحركة ويختص بالأسماء، كـ "قائمة" أو تاء ساكنة، وتختص بالأفعال، كـ "قامتْ" وإمّا ألف مفرده كـ "حُبْلَى" أو ألف قبلها ألف كـ "حْمراء" ويختصان بالأسماء "[٣]

لقد ذكر ابن هشام مصطلح العلامة صراحةً في تميز الأبنية الصرفية وخلو هذه الأبنية من العلامة يعدّ علامة صرفية.

إن النظام الصرفي العربي يستخدم" جذراً "، لا جزءاً ثابتًا، والأصل يكون من

(١) ينظر ، كمال الدين ، حازم ، نظرية القوالب من نظريات علم اللغة الحديث ، ص٢٥-٢٦ ، مكتبة الآداب، القاهرة.

(٢)المرجع السابق نفسه،ص٢٦.

(٣) ابن هشام (ت٧٦١هـ)، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج٤، ص ٢٨٦، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تاليف محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت. وينظر:السيوطي (ت٩١١هـ)، جلال الدين عبدالرحمن، الأشباه والنظائر،ج٢،ص٢٨٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت).

صوائت ليس غير، تتصل بمجموعها فكرة أقل أو أكثر تحديداً، ويتم تحويل هذه الفكرة إلى الواقع في كلمات مستقلة بواسطة الصوائت، التي توضع داخل الأصل، فالصوائت هي التي تعطي" صيغة "الكلمات في هذا الموضع من المادة المبهمة[١].

وهنا إشارة واضحة لعلامة لغوية مهمة وهو الحركات التي تميّز الأبنية الصرفية في الأوزان المتشابه وتعطيها دلالات جديدة.

وقد تحدث محمد عبد العزيز عبد الدايم في كتابه: النظرية اللغوية في التراث العربي عن الدرس الصرفي العربي، في أن حديث اللغويين العرب دار حول (الكلمة)، فلم يتحدثوا عن وحدة دلالية أصغر من الكلمة، وأن وصفهم للغة دار حولها ما يعرف في درسنا اللغوي بالعلامات، وهو يكشف عن وعيهم بقيام العلامة بزيادة دلالة على دلالة الكلمة، وبأن الكلمة أصبح لها جزآن دلاليان، وقد أشار إلى مجموعة من الأمور تخص العلامة اللغوية، وهي[٢]:

أولاً: عدم غفلة اللغويين العرب عن عناصر الكلمة وأجزائها التي تقوم كل واحد منها بمعنى، وقد التفتوا إلى تركّب بعض الكلمات من جزأين فهم يرون أن كلمات مثل: حمامة ورجلان وبصريّ والرجل ويضرب كل واحد منها كلمتان صارت من شدّة الامتزاج كلمة واحدة، لقد رأوا أن علامتي التأنيث، وياء النسب، وأداة التعريف، وياء المضارعة ليست من أصل الكلمة، ولا من الزيادات الصرفية التي تغير الوزن.

ثانياً: إهمالهم الحديث عن وحدة أصغر من الكلمة، وهو المورفيم في الدراسات الحديثة؛ يرجع إلى أن بعض أجزاء الكلمة التي تفيد دلالة تمنع فصل بعض عن بعض، فوزن الكلمة مثلاً لا يمكن فصله عن جذر الكلمة، مع أن كّلا منهما يُعَدُّ عنصراً من عنصري

(١) فيلش (هنري)(١٩٨٣م) ، العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد ، تعريب وتحقيق : الدكتور عبد الصبور شاهين ، ط٢ ، ص٥٢، دار المشرق، بيروت.

(2) عبد الدايم ، محمد عبد العزيز ، النظرية اللغوية ، ص١٠٩.

الدلالة الثابتة للكلمة، ويفيد ذلك أن الحديث عن وحدات دلالية أصغر من الكلمة يستلزم فصل الوزن عن الكلمة.

ثالثاً: عدم صلاحية مفهوم المورفيم للعربية؛ لكونها لغة اشتقاقية لا إلصاقية، ومن ثمَّ لا يمثل غياب المفهوم عن الدرس العربي جهة انتقاص أو عجز، كما تعتمد العربية على القالب لاشتقاق كلماتها دون توظيف اللاصقة (الزيادة الصرفية) لاشتقاق الكلمات، وتغيب لاصقة الاشتقاق عن اللغة العربية بابنيتها، ورد جزء من الكلمة باستثناء العلامة التي للتصريف في سياقات مختلفة مع ثبات المعنى تقريباً.

رابعا: اتّخاذ الصرف العربي مصطلح العلامة للزوائد الصرفية الداخلة على الكلمة، ولم يتّخذ مصطلح اللواصق؛ لأنّه ليس فيها ما يخرج من طبيعة التعليم (زيادة العلامة) هذه، إذ ليست منها ما يأتي مثلاً للاشتقاق كما في نموذج اللغات الإلصاقية، ويعني ذلك أن مصطلح العلامة يراعي طبيعتها ولا يمثل مخالفة كما وردت عليه الزوائد الصرفية في اللغة العربية، والعلامة كافية في العربية للقيام بالدور المنوط باللاصقة، وإذ ترصد زوائد التصريف التي تدخل على الكلمات العربية؛ وليست ثمّة زوائد صرفية تخرج عن العلامة.

خامساً: تسجيل تَحَقُّق العلامة في الصرف العربي بوصفه صوراً للعلامة، مثلما سُجِّلت تحققات المورفيمات بوصفها المورفات لها أو أشكالا مختلفة منها، ويظهر هذا الأمر من أنهم يذكرون أداة تعريف واحدة مع أنّها تتخذ شكلين مختلفين: القمرية التي تنطق فيها اللام، والشمسية التي تدغم لامها في الحرف التالي لها؛ لما يفيد أنّهم لم يخرجوا عن الحسّ اللغوي الصحيح الذي يراعي الفرق بين القسم وإفراده التي يتحقق فيها أو بين الجوهر والشكل كما يفيد بعض اللغويين.

سادساً: إنّ علماء العربية فرّقوا بين غياب العلامة الذي يمثل (علامة) وغيابها الذي لا يكون

علامة على شيء، فهم يرون غياب النون في الأفعال الخمسة علامة على جزم المضارع أو نصبه؛ لأن ثبوتها يرد مقابلاً لهذا الغياب في حالة الرفع، وكذلك يرون غياب علامة التأنيث من الكلمة علامةٌ على التذكير، ثم يذكرون أن غياب العلامة لا يكون علامة حين يتحدثون عن استواء الطرفين بغياب العلامة فيهما على السّواء كما في حديثهم عمّا يستوي فيه المذكر والمؤنث، كما في قولهم: (بعير ضامر، وناقة ضامر)، وحديثهم عن عدم دخول علامة التأنيث لبعض الصفات مثل: " امرأة حائض وطالق وطامث وطاهر "وهذا ما أطلق عليه المحدثون مورفيمًا صفريًا.

المبحث الثالث
العلامة اللغوية عند النحويين القدماء:

لقد كانت الفراسة عند علماء العربية ضربًا من الإدراك السيميائي، سواء كان ذلك في الفلسفة، أو الدّلالة، أو تحليلهم لأبواب النحو، أو التحليل الصرفي لبنية الكلمات. ولقد ذكروها صراحة قبل ظهور هذا العلم بمئات السنين.

وسأعرض في هذا المبحث مقتطفات لبعض آراء علماء اللغة القدماء في موضوع العلامة اللغوية ومن ذلك وصف الجرجاني(ت٤٧١هـ) للغة، وعلاقة العلامات اللغوية في الدلالة في قوله: " اللغة تجري مجرى العلامات والسمات، ولا معنى للعلامة والسمة حتى يحتمل الشيء ما جُعِلَتْ العلامة دليلاً عليه "[1] فلو لا العلامات لما فهمت اللغة فهذه العلامات متفق عليها عند أهل اللغة؛ لأنه لا معنى للعلامة، أو السّمة حتى تكون دليلاً على موضوع من موضوعات اللغة من دلالة ونحو وصرف.

(١) الجرجاني(ت ٤٧١ هـ) ، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي(١٩٧٢م) ، أسرار البلاغة ، تحقيق عبد المنعم خفاجة ، ص٣٢٥ ، مكتبة القاهرة.

وقدم الغزالي (٥٥٥هـ) وصفًا دقيقًا شاملاً للعلامة اللغوية في قوله[١]: " للشيء وجودٌ في الأعيان ثم الأذهان ثم في الألفاظ ثم في الكتابة... والوجود في الأعيان والأذهان لا يختلف بالبلاد، والأمم فخلاف الألفاظ والكتابة فإنهما دالتان بالوضع والاصطلاح "لقد أشار الغزالي في هذا الوصف للدال والمدلول والدليل اللغوي، وهذا ما قامت عليه النظريات الغربيّة، فالغزالي أشار إلى العلامة اللغوية الموجودة في لغات الأمم، والتي اصطلح عليها أهل العلم في كل لغة، فالأشياء نفسها في جميع الأذهان وفي جميع الأمم، ولكن العلامات التي يعبر عنها أصحاب اللغات تختلف من لغة إلى أخرى.

وعند استعراض مناهج علماء اللغة القدماء لا بّد من أن نبدأ من الأساس عند إمام النحاة سيبويــه وطريقته في كتابة" الكتاب "الذي يعدّ دستور النحاة ومرجعهم، فقد اعتمد اعتماداً كبيراً على منهج العلامة اللغوية في تشكيل القواعد وأشار الى ذلك عبده الراجحي في قوله إنَّ سيبويه قد عالج مسائل

التذكير والتأنيث، والتعريف والإفراد والتثنية والجمع على أساس" الأشكال "وليست على أساس" المعاني "[٢]، والمقصود بالأشكال هي العلامات اللغويّة التي وسَم فيها سيبويه الكلمات والأبنية العربية..

ومن الأمثلة على استخدام سيبويه لمنهج العلامة اللغوية عندما تحدث على الأفعال الخمسة في قوله: " إذا لحقت الأفعال علامة للجمع، لحقتها زائدتان، إلا أن الأولى واو مضموم ما قبلها؛ لئلا يكون الجمع كالتثنية، ونونها مفتوحة بمنزلتها في الأسماء، كما فعلت

(١) الغزالي (٥٥٥هـ)، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (١٩٨١م) ، معيار العلم في فن المنطق ، ط٣، ص ٤٦-٤٧ . دار الأندلس، بيروت.

(٢) الراجحي، عبده ، النحو العربي الدرس الحديث بحث في المنهج(١٩٧٩م)،ص ٧٩، دار النهضة العربية ، بيروت.

ذلك في التثنية؛ لأنّها وقعت في التثنية والجمع، وهنا كما أنّهما في الأسماء كذلك، وهو قولك: هم يفعلون ولم يفعلوا ولن يفعلوا وتفعلين، وكذلك إذا ألحق التأنيث في المخاطبة إلا أن الأولى ياء وتفتح النون، لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع[1] ".لقد وصف سيبويه الأفعال الخمسة بعلامات لغوية غايةً في الدقة، وتمثلت في علامات تلحق هذه الأفعال، وهي زائدتان كالواو والنون أو الياء والنون أو الألف والنون، وأضاف إليها علامة أخرى تمثلت في النون المفتوحة، فسيبويه هنا استخدام منهج الميزان الصرفي في ذكر أوزان الأفعال الخمسة، ولكن لم يستغنِ عن استخدام منهج العلامة اللغوية في وسم هذه الصيغ ليميزها عن غيرها.

وفي قوله[2]: " والأفعال المضارعة لأسماء الفاعلية التي في أولها الزوائد الأربع الهمزة، والتاء، الياء، والنون، وذلك قولك: أفعل أنا، وتفعل أنت أو هي، ويفعل هو ونفعل نحن فوصف الفعل المضارع بعلامات سوابق للجذر، وقوله في علامات الفعل المضارع في دخول السين وسوف: "ولما لحقها من السين وسوف كما تحقق الألف واللام لمعرفة" هنا أشار سيبويه لعلامة صرفية وهي علامة (سابقة) وهي أن يقبل الفعل المضارع السين وسوف وقبول الأسماء (ال التعريف) علامة عليها.

وسار على نهج سيبويه في تحليل أبواب الصرف العربي في الاعتماد على منهج العلامة اللغوية كثيرٌ من علماء اللغة كالمبرد (ت ٢٨٥هـ) في كتابه المقتضب وابن السراج (ت ٣١٦ه) في كتابة الأصول في النحو، والصّيْمَريَّ أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحاق من نحاة القرن الرابع الهجري في كتابه (التبصرة والتذكرة)، وغيرهم من علماء اللغة. ولكن ما لفت

(١) سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، الكتاب، (تحقيق عبد السلام هارون) ، ط٣ ، ج١ ، ص ٢١، مكتبة الخانجي ، القاهرة.

(٢) المصدر السابق نفسه ، ج ١، ص١٣ .

انتباهي كان ابن مالك في الصدارة في استخدام مصطلح العلامة اللغوية في تحديد علامات الأبنية ومنها علامات الاسم وعلامات الفعل المضارع، والماضي، والأمر، والازم والمتعدي، وعلامات التثنية، والجمع، وعلامات التصغير، والنسب واتضح ذلك في كتابة الألفية وشروح الألفية من بعده، ومن الأمثلة على ذلك حديثه عن علامات الاسم:

بالجرِّ والتنوين والنداء وأل ومسند للاسم تميز حصل[1]

فقد ذكر ابن مالك خمس علامات للاسم تميزه عن غيره واتضح ذلك كما جاء آخر البيت (تميز حصل)، ولما ذكر ما يميز به الاسم شرع في ذكر ما يتميز به، فقال: -

بِتا فَعَلت وأتتْ ويا افْعَلِي ونون أقبْلنَّ فِعلٌ يَنْجَلِي [2]

ذكر في هذا البيت أربع علامات للفعل تميزه عن الاسم والحرف، وعند حديثه عن مميزات الفعل المضارع قال: "الفعل مضارع يلي لَمْ كِيشَمْ" أي علامة الفعل المضارع قبوله، (لأن) و (لم)، أي ينفي بها كقولك في (يشم) (لم يشمْ)[3]، ثم ذكر علامة الماضي فقال: "وماضي الأفعال بالتّا مِيزْ"، أي يعبر الفعل بالتاء، وهي تاء التأنيث الساكنة، وكلمة (مَيْز) فعل أمر من مازه، يقال مزته (فامتاز)، وميزته فتميز، ثم ذكر علامة الأمر، فقال:

(١) المرادي المعروف بابن أم قاسم(ت٧٤٩هـ)،الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي أبو محمد بدر الدين ، توضح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك(١٤٢٢هـ-٢٠٠١م) تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، ط١ ، ج١،ص٢٧٥،دار الفكر العربي،القاهرة. وينظر: ابن هشيام (ت٧٦١هـ)، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري البصري (١٣٨٢هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تاليف محمد محي الدين عبد الحميد، ط ١، ج١،ص٣٦ دار الكوخ ، إيران، طهران.،ج١،ص١٣.

(٢) المرجع السابق نفسه،ص٢٨٧.

(٣) المرجع السابق نفسه،ص٢٩٢-٢٩٣.

"وَسِمْ بالنّونِ فِعْل الأمر إن أمرٌ فِهُمْ"

أي عُلِّم فعل الأمر بنون التوكيد لا مطلقًا، بل يشترط أن يفهم من اللفظ معنى الأمر، فعلامة الأمر إذن مجموع شيئين: قبول النون، وإفهام معنى الأمر.

إن المتأمل في هذه الأبيات، يجد أن ابن مالك ومن شرح الألفية بعده كان لهم حسٌّ سيميائيٌ في اللغة، فقد نظروا إليها على أنها مجموعة من العلامات اللغوية تكون في هذه الأبنية، فتميزها عن غيرها فاستخدم كلمة (مِز) ومعناها التمييز بين الأبنية، واستخدم كلمة (وَسِمْ) وهي العلامة التي تكون موجودة في هذه الأبنية؛ ليهتدي إليها العَالم والمُتعلم في تمييز الألفاظ.

وقوله في علامات اللازم والمتعدي: علامةُ الفعل المتعدي أن تصلْ "ها" غير مصدر به، نحو: "عَمِل" فالفعل قسمان: متعدٍ ولازم، فعلامة المتعدي صلاحيته لأن يتصل به ضمير يعود على غير المصدر، نحو "عَمِل" فتقول الخيرُ عَمِلَهُ زيدٌ "وإنّما احترز عن" هاء "المصدر؛ لأنّها تتصل بالمتعدي واللازم فليست لواحد منها" [1].

إن ابن مالك ميّز الفعل اللازم عن المتعدي الذي يحتاج إلى مفعول به ليكتمل معنى الجملة في قبوله الضمير الهاء، وهذا الفعل إذا لم يقبل الضمير كان لازمًا، وإذا قبلها كان متعديًا، فهذه العلامة لها فائدة كبيرة في تميز أبنية اللازم والمتعدي، ولها أهمية كبيرة في دخولها في كثير من أبواب الإعراب، كمثل إعراب كم الخبرية، وكم الاستفهامية فيما يأتي بعدها من الفعل اللازم أو المتعدي الذي استوفى مفعوله أو لم يستوفِ مفعوله، ففيها فائدة

(١) وينظر : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج٢، ص١٧٧ . وينظر : ابن هشام أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري البصري (١٣٨٢هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ومعه كتاب منتهى الأرب ج٢، ص ١٤٥-١٤٦، بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، ط ١، ، دار الكوخ ، إيران، طهران.

كبيرة للعالم والمتعلم.

وقد تحدث نهاد الموسى في كتابه (نظرية النحو العربي) في حديثه عن أصول البنيوية ومقابلة ذلك في التراث الغربيّ في نظرية (المعْلَم وغير المعْلَم) في قوله: "ومن أمثلة الأصول التي ينظمها في التقليد العربي هذا المدار المتكرر، فتظهر حينًا ثم تنطوي، ثم تعود إلى الظهور، وكانت بين أصول كثيرة استظهرها النظر النحويّ عند العرب، واستخدمها في نسيج ائتلافي منسجم، ومن أمثلة هذه الأصول مبدأ (ذي العلامة وغير ذي العلامة) في تصنيفات الأبواب اللغوية، كأقسام الكلام، والإفراد والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، وحالات الإعراب، وأزمنة الفعل". وقد أشار الموسى إلى أن هذا المبدأ قائم على التقابل الثنائي بين عنصر غير مُعْلَم كالمفرد ولد، وعنصر مُعْلم كالمثنى: ولدان، فإن هذا المبدأ قد صرّح به اللغويّون الأوروبيّون في العقد الثالث من هذا القرن، وها هو ذا يُتبنى من جديد ويعمل في تشكيله تشكيلاً محكمًا، وهذا المبدأ هو أحد الأصول التي تنظمها البنيوية، ذلك أنّها تضم تحتها كل العلوم المهتمة بدراسة الرموز أو العلامات أو على الأصح أنسقة العلامات، وقد أشار الموسى إلى أن هذا المبدأ موجود عند نحاة العربية، وقد فسروا كثيراً من الظواهر اللغوية على هذا المبدأ، وذلك في قوله: "وغني عن الإفاضة في القول أنّ النحويين العرب قد لحظوا هذا المبدأ وصدروا عنه في تقسيماتهم وتصنيفاتهم، ومن ذلك اعتبارهم المذكر غير مُعْلم، واعتبارهم المؤنث مُعْلمًا... الخ، ويستشهد بقول ابن هشام في أوضح المسالك" لما كان التأنيث فرع التذكير احتاج لعلامة وهي إما تاء متحركة... الخ "[1]

وقد أشار ابن يعيش (٦٤٣هـ) في شرحه لمفصل الزمخشري للعلامة اللغويّة عندما تحدث عن خصائص الاسم، وتفريقه بين الخصيصة والحدّ والعلامة في قوله: " الخصائص

(١) ينظر الموسى ، نهاد(١٤٠٠هـ-١٩٨٩م) ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، ط١، ص ٤٠ المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

جمع خصيصة وهي تأنيث "الخصيص" بمعنى "الخاص" ثم جُعلت اسمًا للشيء الذي يختصّ بالشيء ويلازمه، فيكون دليلاً عليه وأمارةً على وجوده كدلالة الحدّ، إلا أن دلالة العلامة دلالة خاصة، ودلالة الحدّ دلالة عامة وذلك أنك إذا قلت: "الرجل دلّت الألف واللام على خصوص كون هذه الكلمة اسمًا والحدّ يدل على ضروب الأسماء كلّها، والحدّ يشترط فيه الاطّراد والانعكاس، نحو" كل ما دلّ بمعنى مفرد فهو اسم وما لم يدلّ على ذلك فليس اسم، والعلامة يشترط فيها الاطّراد دون الانعكاس، نحو قولك: "كل ما دخل عليه الألف واللام فهو اسم، فهذا مطردٌ في كل ما تدخله هذه الأداء ولا ينعكس، فيقال: " كل ما لم تدخله الألف واللام فليس باسم؛ لأن المضمرات أسماء ولا تدخلها الألف واللام، وكذلك غالب الأعلام والمبهمات، وكثير من الأسماء نحو "ابن" و "كيف" و "منْ" لا تدخل الألف واللام شيئًا من ذلك وهي مع ذلك أسماء "[1]

ولا بد من الإشارة إلى أن اللغويين الأوائل عندما وضعوا الحدود كانوا على وعيّ في أن الحدّ يعين حقيقة الشيء في أصل وضعه تعيينًا كليًا، وإن هذه الحقيقة التي يسعى الحدُّ إلى ضبطها هي حقيقة ذهنية مجردة غير متحققة في الحديث اللغوي، ولكنها تختصّ وتتحدد كلما انتقلت إلى صنف أضيق من سابقه، ومثال ذلك في أن الاسم قسمٌ عام كبير يشمل أصنافًا مختلفة من الكلم كلُّ صنف منها يختص بمعنى معين، لكنّه يشترك مع بقية الأصناف في دلالته العامة، فعلى المستوى الأول التجريدي الذهني تتعامل مع حقائق كلية وأقسام عامة، وعلى المستوى الثاني المتحقق في الواقع اللغوي تتعامل مع أنواع محددة من الأبنية يحكمها التركيب، فكان من الضروري إيجاد ضوابط تميز بها الأبنية، حيث ترتصف في تركيبات مختلفة، فاللجوء إلى العلامات كما يسميها القدماء لا يقدح في حدودهم؛ لأن الحدود

(١) ابن يعيش(تـ٦٤٣هـ) ، موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي ، شرح المفصل، ج١ ، ص ٨٦، صحح وعلق على حواشيه مشيخة الأزهر المعمور ، مطبعة الميزية ، مصر.

وضعت للتعبير عن مستوى مجرد يختلف عن المستوى التركيبي الذي يُلْجأُ فيه إلى العلامة اللغوية، فالحدُّ يعبر عن التصور الذهني للأشياء فهو يعكس العلاقة بين الموجود وصورته في العقل، أما العلامات فهي رسومٌ يعرف بها الشيء بعد أن ينقل من التصور الذهني المجرد إلى الواقع اللغوي المتحقق [١].

المبحث الرابع
أصالة العلامة اللغوية وفرعيتها:

لقد توسّل الصرفيون بالأصل والفرع في دراسة الظواهر الصرفية كظاهرة الاشتقاق، وقد عرّف بعضهم الاشتقاق بأنّه اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل، وقالوا إنّ الأصل يرادُ به الحروف الموضوعة على المعنى وضعًا أوليًا، والفرع لفظ يوجد في تلك الحروف مع نوع تغيير ينضمُّ إليه معنى زائد على الأصل وقالوا: " الأصل هو الحروف اللازمة للكلمة كيف تصرفت مما يفسر قول الصرفيين: إن المشتق فرع على المشتق منه، ورأى الصرفيون أن المعتل فرع الصحيح فيقاس عليه ولهذا اجتمعوا أنّ أصل (قام) (قوم) وغيرها من الأمثلة "[٢].

فيلحظ أن الأصل يدل على المعنى المجرد، ولا يحتاج إلى علامة لغوية ظاهرة وأن الفرع يحتاج إلى علامات.

ويكاد النحاة يجمعون على أن الفروع هي المحتاجة إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إلى العلامات لأن العلامة زيادة، والأصل عدم الزيادة، ولأن العلامة تخصيص، والعام

(١) النجار ، لطيفة (١٩٩٣م) ، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ط١ ، ص٤٢ ، دار البشير عمان ، الأردن

(٢) ينظر ، الملخ ، حسن خميس ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، ط١ ، ص٢٠-٢١ ، دار الشروق، نابلس.

أصل الخاص؛ ولأن العلامة تجعل اللفظ مرتبـًا، والبسيط أصل للمركب؛ ولأن العلامة طارئة والطارئ فـرع الأصل الأول [١].

فالعلامة اللغوية من المعايير المهمة الواضحة التي اعتمد عليها اللغويون في التميز بين الأصل والفرع ويقول السيوطي (ت٩١١هـ) في هذا المقام: " الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة "[٢]وقد أشارت آمنة الشمري إلى أن الأبنية غير المعلمة أبنية أصلية بالعربية، وتتجلى هذه الأصلية في عرض اللغة على إضافة العلامة لتدل على معنى يتطلب السياق، وقد عرض النحويون للألفاظ ذات العلامة، وتلك التي بلا علامة، وتوصلوا إلى أن الألفاظ غير المُعلَّمة هي الأصل والألفاظ المعلمة هي الفرع" [٣].

- **ومن الأمثلة على الموضوعات اللغوية في قضية الأصل والفرع واستخدام العلامة اللغوية:**

١) التذكير والتأنيث:

وصف نحاة العربية المذكر بأنَّه ما خلا من العلامات، وقسّموا الأسماء المؤنثة أقسامـًا تعتمد كلها على العلامة. ومن ذلك يبرز دور العلامة في باب التذكير والتأنيث، ويتضح ذلك في دور العلامة حين يتحول الأصل إلى فرع بتغير جنس الكلمة من المذكر إلى المؤنث، لذلك عُدَّ احتياج المؤنث للعلامة دليلاً على فرعيتها وما لا يحتاج إلى علامة أصل قائم بذاته[٤]، يقول ابن هشام في ذلك: "لما كان التأنيث فرع التذكير احتاج لعلامة، وهي إمّا تاء متحركة ويختص بالأسماء، كـ" قائمة "أو تاء ساكنة، وتختص بالأفعال، كـ" قامتْ "وإمّا ألف مفرده

(١) المرجع السابق نفسه، ص٨٥-٨٦.

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر،ج ٢ص٢٨٢.

(٣) الشـمري ، آمنة رشـيد خابور(٢٠١٣م) ، ظاهرة الأصـل الفرع عند سـيبويه ، ط١، ص ١٥٤، مكتبة الأفاق، الكويت.

(٤) المرجع السابق نفسه،ص٢٢.

كـ" حُبْلَى "أو ألف قبلها ألف كـ" حْمراء "ويختصان بالأسماء" [١]

وتقسم الأسماء والأفعال لفظيـًا في النحو العربي إلى قسمين أساسيين هما: المؤنث والمذكر، وعلامة التأنيث أن تحتوي صيغة الكلمة على أداة من ثلاث تفيد التأنيث في اللفظ، وهي: تاء التأنيث والألف المقصورة، وألفه الممدودة، وأما المذكر فليس له علامة إيجابية تدل عليه ولكن علامته سلبية، وهي خلو صيغه من تلك الأدوات الثلاث .

فهو يشير إلى علامات المؤنث أنها لفظية موجودة في المبنى، أما علامة المذكر غير موجودة، أو كما أشار إليها بعض علماء اللغة المحدثين (بالعلامة الصفرية) أو خلوّ المذكر من علامات التأنيث.

٢) المفرد والمثنى والجمع:

أشار سيبويه إلى أن المفرد هو الأصل والمثنى والجمع فرع له وذلك في قوله: "واعلم أن الواحد أشدُّ تمكنا من الجميع؛ لأن الواحد الأولَّ" [٢] لا خلاف بين النحاة في أن المفرد أصل للمثنى والجمع؛ لأن المفرد لا يحتاج إلى علامة خطية للدلالة على العدد في الأصل على حين يفتقر المثنى والجمع بأنواعه إلى أمارات دالة على العدد، ففي المثنى نلصق بالمفرد الألف أو الياء ونتبعهما بالنون إن عدمت الإضافة، وفي الجمع المزيد بألف وتاء نزيد ألفـًا وتاء وفي جموع التكسير يجري تغييراً في بنية الكلمة المفردة يدل على الجمع[٣].

وقد ذكر علي أبو المكارم: "أن الأصل في الأشياء الإفراد" وأن التثنية والجمع يتفرعان عنه، وتقتضي هذه المسلمة عندهم أنه لا يصلح أن يثنى ولا أن يجمع إلا ما كان له

(١) ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج٤، ص ٢٨٦ ، وينظر : السيوطي، الأشباه والنظائر ، ج٢، ص٢٨٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ج١ ، ص ٢٢.

(٣) الملخ ، حسن خميس ، نظرية الأصل والفرع ، ص ٨٩.

مفرد من لفظة، وهذه الحقيقة مفردة لغويًا فيما عدا بعض الكلمات المحدودة العدد على الجمع دون أن يكون لها مفرد من لفظها، وهذه الكلمات التي يجعلها بمثابة استثناء من هذه القاعدة، ويطلقون عليها مصطلح (اسم الجمع) تفرق بينها وبين الجمع من هذه الناحية[١].

إن العلامة اللغوية بمفهومها النحوي لا يحتاج إليها المفرد؛ لأن التغيرات والإضافات للوصول إلى المعنى اللغوي إنما يتم عن طريق المفرد، فهو الركيزة الأساسية للتحولات؛ لأنه الأصل الذي تلحق به العلامات اللفظية للوصول إلى الفرع سواء مثنى أو جمع، وحاجة المثنى والجمع للعلامة تكمن في حاجة اللغة لإزالة العطف، ولأن المثنى عبارة عن (محمد ومحمد) والجمع عبارة عن (محمد ومحمد ومحمد) وفي ضوء ذلك فإن العلامة الإعرابية تنقسم إلى أصلية وفرعية، فالأصلية هي الإعراب بالحركات، أما الفرعية فهي الإعراب بالحروف، وهذا يقودنا إلى أن المفرد يعرب بالحركات التي اعتبرها النحاة أصل العلامة الإعرابية، وتعرب الفروع بالحروف وهي فرع للعلامة الإعرابية، ونجد أن حذف الهاء من الكلمة (الاسم المفرد) يعني أن الكلمة تحولت إلى صيغة الجمع، بدليل الحذف مؤشر الثقل والثقل مصاحب للفروع، فإنك تقول في الجمع (تمر ونَحل وصخر وزرع في جمع تمرة ونحلة وصخرة وزرعة)، فتوضع الهاء لتفرق بين المفرد والجمع والأصح أنك تحذفها لتؤكد فرعية الجمع[٢].

(١) أبو المكارم ، علي(٢٠٠٦م) ، المدخل إلى دراسة النحو العربي ، ص ٢٥١، ط١، دار غريب، القاهرة.

(٢) الشمري، آمنة ، ظاهرة الأصل والفرع ، ص ٦٣-٦٤.

المبحث الخامس

العلامات الصرفية وأنواعها عند علماء العربية اعتماداً على موضوعات الصرف

اعتمد هذا المبحث على استقراء أبواب الصرف العربي، وتحديد تعريف العلامة اللغوية، واستخراج أنواعها وتعريف كل نوع، وإعطاء الأمثلة التوضيحية من أقوال علماء العربية في تحليلهم لقواعد الصرف العربي اعتماداً على منهج العلامة اللغوية.

فيمكن تعريف العلامة الصرفية بأنها: وسم لغوي يكون لفظيًا أو معنويًا في المبنى أو الصيغة الصرفية؛ ليميزها عن بقية المباني ويعطيها دلالة جديدة.

- **أنواع العلامات اللغوية في التحليل الصرفي:**

أولاً: العلامات اللغوية من خلال الحروف وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١ - **العلامات اللغوية بالحروف الزائدة**: لقد استدل علماء اللغة على الأبنية الصرفية من خلال الحروف في تحليلهم لأبواب الصرف العربي للكلمة، وتكون هذه العلامة سابقةً وحشواً ولاحقة بالنسبة للجذر اللغوي، وتكون بوجود حرف أو أكثر، وتنقسم هذه العلامة إلى ثلاثة أقسام وهي: -

أ- العلامة اللغوية السابقة:-

وتتمثل في دخول الميم الزائدة في بعض الكلمات مثل: المصدر الميمي، واسم المفعول، واسم الزمان، واسم المكان في الثلاثي وغير الثلاثي، واسم الفاعل من غير الثلاثي يبدأ بميم مضمومة، واسم الآلة يبدأ بميم مكسورة، والفعل المضارع يبدأ بحروف المضارعة المجموعة في كلمة (أنيت)، والأفعال الخمسة تبدأ بالتاء والياء من أحرف المضارعة ولا تبدأ بالهمزة والنون، واختصت الأفعال الخمسة المسندة إلى ياء التأنيث المخاطبة بالتاء: نحو: تدرسين.

ومن الأمثلة على ما أورده علماء اللغة العربية في تحليلهم لأبواب الصرف العربي في هذه العلامة قول ابن هشام(ت٧٦١هـ) عندما تحدث عنن المصدر الميمي: "وهو ما بُدئ

بميم زائدة لغير المفاعلة كالمَضْرِب، و المَقْفَل، وذلك لأنه مصدر في الحقيقة ويسمى المصدر الميمي وإنّما سمّوه أحيانًا اسم المصدر تجوّزاً" (١)

ويقول المبرد: "اعلم أن الأفعال إنّما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء....؛ وذلك أن الأسماء هي المعربة، وما كان غير الأسماء فمآله بها وهي الأفعال والحروف، وإنما ضارع الأسماء من الأفعال ما دخلت عليه زائدةٌ من الزوائد الأربع التي توجب الفعل غير ماضٍ، ولكنّه يصلحُ لوقتين: لما أنت فيه، ولما لم يقع فيه الزوائد: الألف وهي علامة المتكلم وحقَّها أن يقال: همزة، والياء وهي علامة الغائب، والتاء وهي علامة المخاطب وعلامة الأنثى الغائبة، والنون وهي المتكلم إذا كان معه غيره، وإنما قيل لها مضارع لأنها تقع مواقع الأسماء في المعنى" (٢).

بـ العلامة اللغوية بالحشو: وتتمثل هذه العلامة بوجود حرف أو أكثر في أحشاء المبنى اللغوي، ومن الأمثلة على ذلك: علامة الأسماء المصغرة بوجود حرف الياء مثل (سُلَيم)، وعلامة صيغة منتهى الجموع بالألف، إذ ذكره علماء اللغة اعتماداً على منهج الميزان الصرفي يقارب تسعة عشر وزنًا وكل هذه الأوزان تشترك بوقوع الألف ثالثة بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف مثل: مساجد ومصابيح، ومن علامات الأفعال وجود نون الوقاية التي تدخل على الفعل الماضي، والمضارع، والأمر قبل الياء، وسبب دخولها قبل الياء خوفًا من أن يجرَّ الفعل.

ومن الأمثلة على هذه العلامة عند علماء اللغة قول سيبويه: "اعلم أنَّ تصغير ما كان على أربعة أحرف إنّما يجيء على حال مكسّرة للجمع في التحرك والسكون، ويكون ثالثه

(١) ابن هشام، شذور الذهب، ج١، ص٤٢٠.

(٢) المبرد،(تـ ٢٨٥هـ)، أبو العباس محمدبن يزيد(١٩٩٤م) ، المقتضب، ج٢، ص١،(تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة لجنة إحياء التراث الإسلامي)، مصر.

حرف لين كما أنّك إذا كسَّرته للجمع كان ثالثه حرف لين إلا أن ثالث الجمع ألف وثالث التصغير ياء" [١].

وقال الشيخ الغلايني عن الألف في صيغة منتهى الجموع: "ومن جموع الكثرة جمع يقال له (منتهى الجموع)، و(صيغة منتهى الجموع)، وهو كل جمع كان بعد ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، (كدراهم ودنانير) وله تسعة عشر وزنًا، وهي كلّها لميزيدات الثلاثي" [٢] وليس للرّباعي الأصول وخماسيّة إلا "فعالك وفعاليك"، ويشاركهما فيهما بعض المزيد فيه الثلاثي "وأوزان هذا الجمع" فعالك وفعاليل وأفاعل وأفاعيل وتفاعل وتفاعيل ومفاعل ومفاعيل ويفاعل وفواعل وفواعيل وفياعل وفعالك وفَعالى "بفتح الفاء واللام" كعذارى و(وفُعالى) بضم الفاء وكسراللام بتشديد الياء ككراسيّ وقماريّ[٣].

ج- **العلامة اللغوية اللاحقة**: وهي تتمثل بوجود حرف أو أكثر من الحروف الزوائد على الأصل اللغوي في آخر الكلمة، ومن الأمثلة عليها: علامة الاسم المنسوب تلحقه ياء مشددة، وعلامة المثنى في حالة الرفع تلحقه الف ونون، وفي حالتي النصب والجر ياء ونون، وعلامة مصدر المرّة من غير الثلاثي إذ تلحق المصدر الصريح تاء مربوطة، وعلامة المصدر الصناعي والاسم المنسوب تلحقه ياء مشددة وتاء مربوطة، وعلامة جمع المذكر السالم تلحقه واو ونون في حالة الرفع وياء ونون في حالتي النصب والجر زائدتين على المفرد، وعلامة جمع

(١) سيبويه ، الكتاب ، ج٣، ص٤١٣-٤١٤.

(٢) الغلايني، مصطفى، جامع الدروس العربية، راجعة عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت ، ج٢، ص٤٧.

(٣) ينظر، الغلايني، جامع الدروس العربية، ج٢،ص٤٧-٥٩، وينظر، عبد العال، عبدالمنعم سيّد، جموع التصحيح والتكسير،ص٤٤ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.

المؤنث السالم تلحقه الألف والتاء زائدتين على المفرد، ومن العلامات الزائدة اللاحقة زيادة الألف بعد واو الجماعة في الأفعال للتفريق بين الأفعال والأسماء، مثل: (يضربوا) في الفعل والاسم مثل (مسلمو)، وعلامات الأسماء المؤنثة تلحقها علامة بالحروف الزائدة، وهي الألف المقصورة مثل: (ذكرى، ودنيا)، والألف الممدودة مثل: غيداء، والتاء المربوطة مثل: فاطمة ومعلمة، والألف والتاء في جمع المؤنث السالم مثل: مسلمات، والنون في الضمير مثل: هُنَّ وأنتنَّ، ومن العلامات اللاحقة ثبوت النون في الأفعال الخمسة في حالة الرفع مثل: الطلابُ يدرسون الدرس.

من الأمثلة على هذه العلامة عند علماء اللغة في تحليلهم لقواعد الصرف العربي ما جاء عند سيبويه[1] في ياء النسب في قوله: "اعلم أنّك إذا أضفت رجلاً إلى رجل جعلته من ذلك الرجل، فألحقت ياء الإضافة، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياء الإضافة، وكذلك أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حيٍّ أو قبيلة".

ويقول ابن هشام في باب النسب "إذا أردت النسب إلى شيءٍ فلا بدَّ لك من عملين في آخر الاسم أحدهما: أن تزيد عليه ياء مشددة تصير حرف إعرابه والثاني: أن تكسره فتقول في النسب إلى دِمشق: دمشقِيٌّ" [2]. فعلامة الاسم المنسوب هي: ياء النسب وكسر ما قبل الياء.

ويقول ابن هشام [3] في علامة التثنية: "إن التثنية فرع من الجمع والجمع الأول، وعلامة الرفع الواو فيما صارت الواو علامة للرفع في الجمع على أصلها، وأن بعدها التثنية

(١) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٣٣٥.

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج٤، ص٣٣٢.

(٣) ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥)، شرح جمل الزجاجي، دراسة وتحقيق: علي محسن عيسى مد الله، ط١، ص١٠٦، عالم الكتب، بيروت.

المرفوعة وجب أن تكون علامة الرفع فيها الواو، أيضا فأشبهت التثنية الجمع فأشكلت، فجعلت الألف في التثنية علامة الرفع للفرق بينهما وبين الجمع؛ لأن النصب من الرفع أقرب إليه من الخفض إذ انخفض هذا الرفع والنصب فبين الرفع والخفض، والعلة في كون الياء علامة النصب في التثنية والجمع وهي من علامات الخفض، أنَّ التثنية لما أخذت الألف وهي علامة الرفع بقي النصب في الضمة علامة، فلما أتت التثنية منصوبة كانت علامة النصب وهي الألف، فلو جعلت الألف علامة النصب في التثنية لأشبه النصب الرفع، فأعطيت التثنية في النصب الياء علامة إذ النصب أخو الخفض في قولك: نظرت زيداً ونظرت إلى زيدٍ، فصار النصب في التثنية والجمع تابعًا للخفض والياء فيهما في حال النصب وفتحت نون الجمع للفرق بينهما، وكسرت نون الاثنين في أربع والياء فيها في حال النصب والخفض وفتحت نون الجمع للفرق بينها وبين نون الاثنين".

ولقد حصر أبو بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ) في باب كتابه المذكر والمؤنث في باب: تسمية علامات المؤنث وذكر ما يكون منها في الأسماء والأفعال والأدوات، وذلك في قوله[١]: "اعلم أن للمؤنث خمس عشرة علامة: ثمان منها في الأسماء وأربعٌ في الأفعال وثلاث في الأدوات فأما اللاتي في الأسماء فالألف المقصورة الممالة إلى الياء كقولك: (ليلى وسلمى وسُعْدَى)، والألف الممدودة كقولك: (أصهراءُ وصفراء والسَّرَاء والضَّرّاء) والتاء كقولك: أخت وبنت والهاء كقولك: طلحةٌ وحمزةٌ وقائمةٌ وقاعدةٌ وهي تكون هاءً في الوقف والألف والتاء في الجمع كقولك المسلمات والصالحات والهندات والجمْلات والنون كقولك: هُنَّ وأنتنَّ والكسرة كقولك: أنتِ والياء كقولك هذي قامت وفيه اختلاف".

٢-**العلامات اللغوية بالحروف الأصول في الكلمة**: لقد استدل علماء اللغة على هوية بعض

(١) المرجع السابق نفسه.

الكلمات من خلال الحروف الأصول للكلمة في تحليلهم الصرفي، ومن الأمثلة على ذلك: – علامات الفعل الصحيح المهموز في مجيء الهمزة في فاء الفعل أو عين الفعل أو لام الفعل، وعلامات الفعل الصحيح المضعف في مجيء عين الفعل ولامه من جنس واحد ومدغمة مثل (رَدّ) في الثلاثي، أما علامات الفعل الصحيح المضعف في الرباعي مجئ فاء الفعل ولامه الأولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد مثل: (زلزل)، وعلامات الفعل المعتل المثال في مجيء حرف العلة الواو أو الياء في فاء الكلمة مثل (وعد)، وعلامات الفعل المعتل الأجوف في مجيء عين الفعل حرف علة إمّا واو أو ياء أو ألف منقلبة عن واو أو ياء، مثل: (عاد، تبيع، وتقول)، وعلامات الفعل المعتل الناقص وذلك في مجئ لام الفعل حرف عله واواً أو ياءً أو ألفًا منقلبة عن واو أو ياء، وعلامات الاسم المنقوص يأتي في آخره ياء مكسور ما قبلها مثل: القاضِي، الداعِي، المستدعِي، الماضي).

ومن الأمثلة على هذه العلامة اللغوية في التحليل الصرفي ما جاء عند عبد القادر والجرجاني في حديثه عن الفعل الصحيح المهموز في قوله[1]: "هو ما حلّت بفائه أو عينه أو لامه الهمزة وينقسم إلى ثلاثة أقسام المهموز الفاء يقال له: القِطْعُ والمهموز العين ويقال لهُ: النَّبرُ والمهموز اللام ويقال له: الهَمْزُ فالمهموز الفاء يجئ في خمسة أبواب، نحو: أخذ يأخذُ وأدب يأدبُ وأبى يأْبَى وأرِجَ يأْرِج وأسُل يأسُلُ والمهموز العين يجئ في ثلاثة أبواب نحو: نأى يَنْأى ويَئِس يَيْئِس ولَؤُم يَلْؤُم والمهموز اللام يجئ في أربعة أبواب نحو: هَنَأ يَهْنِئُ وسَبَأ يَسْبَأ وصَدِئ يَصْدأ وجَرُؤ يَجْرُؤُ".

(١) الجرجاني: (ت٤٧١هـ)، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، المفتاح في الصرف،(تحقيق علي توفيق محمد)ص٤٠، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت. وينظر الغلايني، جامع الدروس العربية،ج١،ص٥٣، وينظر، عضيمة، عبدالخالق، المغني في تصريف الأفعال،ص١٨٩،دار الحديث، القاهرة.

والفعل المثال الواوي تكون فاء الفعل واواً أو ياءً ولكنها لا تكون ألفـًا؛ والعلّة في ذلك أن الألف ساكنة ولا يُبتدأ بالساكن[١]، وإنما سُميّ بصيغة الماضي لأن المضارع فرع عليه في اللفظ.[٢].

ويقول ابن عصفور في الفعل المعتل اللفيف: فأما اعتلال الفاء واللام وصحة العين، فالذي يُتصـــــوّر في ذلك أن تكون الفاء واللام واوين أو ياءين أو واواً وياءاً، وإما أن تكون الفاء الواو واللام الياء، والعكس[٣]. فأما كون الفاء واللام واوين فلم يجئ من ذلك شيء، وأما كونهما ياءين فلم يجيء من ذلك إلا "يدين إليه يداً"، وأما كون الفاء واواً واللام ياء فكثير في كلامهم وإما عكسه[٤].

٣-**العلامات اللغوية بالحروف الأصلية والزائدة**: استدل بعض علماء اللغة على بعض الأبنية من خلال وجود حروف معينة في هذه المباني، وهذه الحروف قد تكون بألف ثابتة منقلبة عن واو أو ياء، أو زائدة للتأنيث، أو زائدة للإلحاق مثل: علامات الاسم الممدود: فهو ينتهي في آخره بعلامة لغوية وهي الألف والهمزة، وتكون الألف زائدة والهمزة تكون أصلية مثل: قرّاء، أو منقلبة عن واو أو ياء مثل: السماء والأحياء، أو تكون زائدة للتأنيث مثل: صحراء.

ثانياً: العلامة اللغوية بالحركات:-

استدل علماء اللغة في تحليلهم لأبواب الصرف العربي على هوية الأبنية الصرفية من

(١) الخطيب، عبداللطيف محمد(١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، المستقصي في علم التّصريف،ص١١٥، ط١، مكتبة دار العروبة، الكويت.

(٢) عضيمة ، المغني في تصريف الأفعال ومعه اللبان في تصريف الأفعال ،ط٢، ص١٠٩.

(٣) الخطيب ، عبداللطيف محمد ، المستقصي في علم التصريف ، ص ١١٨.

(٤) ابن عصفور (٦٦٩هـ)، أبو الحسين علي بن مؤمن بن محمد(١٩٩٦م)، الممتع الكبير في التصريف، (تحقيق فخر الدين قباوة)، ط١،ص٥٧٣ مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، لبنان. وينظر ، الخطيب، عبداللطيف محمد ، المستقصي في علم الصرف، ص١١٨.

خلال وسمها بالحركات على الحروف في أبنية الكلم، فهي علامة تميزها عن سائر المباني، ومن الأمثلة على ذلك: من علامات الأسماء التنوين ومن علامات الاسم المصغر انضمام أوّله وفتح ثانيه وكسر ما بعد الياء إذا لم يكن حرف إعراب، مثل: (قُمَير) (مُعَيلِم)، ومن علامات الاسم المنسوب والاسم المنقوص كسر ما قبل الياء، ومن علامات المصدر الصريح في الأفعال التي تبدأ بتاء زائدة ضم ما قبل الآخر مثل: (تواجَد) مصدرها (تواجُد)، ومن علامات مصدر المرة من الثلاثي فتح الفاء مثل: (جَلْسَة) وكسر الفاء في مصدر الهيئة مثل (جِلْسَة).

ومن علامات المصدر الميمي واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان من غير الثلاثي أن يبدأ بميم مضمومة ويُفتح ما قبل الآخر، والعلامة الدلالية تفرق بين جمع هذه المباني مثل: (مُسْتَخرَج)، ومن علامات اسم الفاعل من غير الثلاثي أن يبدأ بميم مضمومة ويُكسر ما قبل الآخر مثل: (مُسلِم)، ومن علامات أسماء الآلة كسر الميم مثل: (مِبرِد). ومن العلامات اللغوية في المثنى فتح ما قبل الألف والياء وكسر النون، وهي علامة للتفريق بين المثنى والجمع مثل: (معلمتانِ) (معلمَينِ)، وفي جمع المذكر السالم ضم ما قبل الواو والنون وكسر ما قبل الياء والنون وتكون النون في الحالتين مفتوحة، مثل: (مسلمُونَ) و(مسلمِينَ) ومن علامات التأنيث الكسرة في الضمير: (أنتِ)، ومن علامات الفعل الماضي المبني للمعلوم يكون مفتوح الفاء مثل: دَرَس، شَرِب،، وفي الفعل الماضي المبني للمجهول يكون مضموم الفاء وكسر ما قبل الآخر، مثل: دُرِس وكُسِر، وفي المضارع المبني للمجهول يكون مضموم الأول مفتوح ما قبل الآخر، مثل: يُدْرَس وضم ثاني الفعل الذي يبدأ بتاء المطاوعة مثل: (تُعُلِّم) وضم ثالث ما أوله همزة وصل مثل: (استُمِع) وكسر أول الفعل الذي عينه معتلة مثل (قِيل)، ومن العلامات اللغوية للفعل المضارع وجود فتحة على حرف المضارعة في الثلاثي مثل: يَدْرُس، ووجود ضمة على المضارع في الرباعي ويكون مكسور ما قبل الآخر مثل (يُزلزِل)،

ويكون الفعل المضارع المبدوء بتاء زائدة مفتوح ما قبل الآخر مثل: (يتواجَد). ومن علامات الأفعال الخمسة عندما تسند إلى ألف الاثنين تكون النون مكسورة، مثل يدرسانِ، وتكون النون مفتوحة عندما يسند إلى واو الجماعة وياء التأنيث المخاطبة، مثل: (يدرسونَ) و(تدرسينَ).

ومن الأمثلة على هذه العلامة اللغوية عند علماء اللغة في تحليلهم لأبنية الصرف العربي ما جاء عند سيبويه في وصف اسم الفاعل واسم المفعول من غير ثلاثي في قوله[1]: "وليس بين الفاعل والمفعول في جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد إلا الكسرة قبل آخر حرف والفتحة وليس اسم منها إلا والميم لاحقته أولاً مضمومة".

وقول ابن مالك (ت٦٧٢هـ) في الفعل المبني للمجهول في قوله[2]: "قد يحذف الفاعل لكونه معلوماً أو مجهولاً أو عظيمًا أو حقيراً أو لغير ذلك، فينوب عنه فيما كان له من رفع واعتناء وغير ذلك المفعول به مُسنداً إليه (فِعلٌ مُهَيّأً الهيئة تنبئ عن النيابة، أو اسم في معناه، وتهيئة الفعل لذلك بضمِّ أوّله مطلقًا – وفتح ما قبل آخره إن كان مضارعًا، وبكسره إن كان ماضيًا – ويشترك في الضمِّ ثاني ما أوّله تاء المطاوعة كـ (تُعُلِّمَ العِلْمُ) و (تُسُرْبِل القميص) وثالث ما أوَّلُهُ همزة وصل كـ (انْطُلِق بزيدٍ) و (اسْتُمِع الحديث) و (اسْتُخرِج الشيء)، وإذا قُصد بناء الفعل الماضي لِما لم يسمَّ فاعله وهو ثلاثي مُعتل العين كُسِرَ أوَّلُهُ، وَيليه ياءٌ ساكنة،

(١) سيبويه، الكتاب،ج٤ ،ص٢٨٢.

(٢) ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، جمال الدين أبي عبد الله محمدبن عبد الله الطائي الحيّاني، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م)، شرح الكافية الشافية ، حققه : عبد المنعم أحمد هريري ، ط١، ج٢،ص٦٠٢-٦٠٤، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة ، وينظر السيوطي(ت٩١١هـ) ، عبد الرحمن جلال الدين (١٤١٨-١٩٩٨م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،(تحقيق أحمد شمس الدين)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت. ج٢، ص٢٦٢، وينظر ، عضيمة ، محمد عبد الخالق، المغني في تصريف الأفعال،ص٧٣.

كقولك في (باع) و (قال): (بِيع وقِيلَ) والأصل: بُيع وقُول، فحُرِّكت الفاء بكسرةِ العين وسكنت تخفيفًا، فسلمت الياءُ لسُكُونها بَعْدَ حركة تجانُسها، وانقلبت الواو ياءً لسكونها بعد الكسرةِ، فصار اللفظ بما أصلهُ الواو كاللفظ بما أصله الياء"

ويقول عُضيمة: في هذه العلامة عند وصف الفعل المضارع وحركة ما قبل الآخر في الفعل المضارع في غير الثلاثي مكسورة في غير المبدوء بالتاء الزائدة، نحو يُكرِم يُدحرِج يَنطلِق ويختارُ الأصل يختيرُ، أما المبدوء بالتاء فيبقى المضارع على فتحة نحو تعلَّم: يَتعلَّم، وتجاهل: يتجاهَل، وتدحرَج يتدحرَجُ[1].

ويقول سيبويه في وصف الأفعال الخمسة مستخدمًا هذا المنهج التحليلي في الصرف عن حركة النون في الأفعال الخمسة التي لحقتها ألف الاثنين: "وجعلوا النون مكسورة كحالها في الاسم، ولم يجعلوها حرف الإعراب، إذْ كانت متحركة لا تثبت في الجزم، ولم يكونوا ليحذفوا الألف؛ لأنها علامة الإضمار والتثنية...، وبمنزلة التاء في (قلتُ)، فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم، كما حذفوا الحركة في الواحد ووافق النصب الجزم في الحذف، كما وافق النصب الجرّ في الأسماء؛ ولأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء والأسماء ليس لها في الجزم نصيب، كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب وذلك قولهم: هما يفعلان ولم يفعلا، ولن يفعلا".

ويقول سيبويه [1]: "وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع ولحقتها زائدتان، إلا أنّ الأولى واو مضموم ما قبلها؛ لئلا يكون الجمع كالتثنية ونون مفتوحة فمنزلتها في الأسماء

(١) عضيمة، المغني في تصريف الأفعال ومعه اللبان في تصريف الأفعال، ط٢، ص ١٦٣ ، وينظر الفوزان ، عبد الله بن صالح، تعجيل الندى بشرح قطر الندى ، ط٣، ص ٢٦، دار ابن الجوزي ،المملكة العربية السعودية.

(١) سيبويه، الكتاب ، ج١،ص ٨٣.

كما فعلت ذلك في التثنية، لأنهما وقعتا في التثنية والجمع ههنا، كما أنهما في الأسماء كذلك وهو قولك هم يفعلون ولم يفعلوا ولن يفعلوا".

ثالثاً: علامات الوزن:

لقد اختصت بعض الأبنية الصرفية بوزن معين تتفرد به عن غيرها من الأبنية، وتكون علامة عليها يميزها عن غيرها، وقد يطرح سؤال كيف يعدُّ الوزن علامة لغوية وهناك منهج من مناهج التحليل الصرفي اسمه الميزان الصرفي؟ وأردّ على هذا السؤال أن بعض علماء اللغة جعلوا الوزن علامة لغوية على هذه المباني، ومثال ذلك ما قاله ابن هشام في حديثه عن العلامات اللغوية للفعل اللازم في قوله: "والثالث الفعل اللازم وله اثنتا عشرة علامة... أن يكون موازيًا (لافْعَلَلَّ) مثل اقشعَرَّ واشمأزَّ أو ألحق به وهو افوعَلَّ (كاكوهدَّ الفرخ) إذا ارتعدَّ أو لافعَلَّل كاجرنجم... " [٢] فقد أورد ابن هشام علامة من علامات الفعل اللازم من خلال الوزن.

ومن الأبنية التي تفردت في الوزن الصرفي وكانت علامة عليه مصدر المرّة من الثلاثي على وزن (فَعْلة) مثل: نَظرة ومصدر الهيئة من الثلاثي على وزن (فِعْلَه) مثل: جِلْسَه.

والمصدر الميمي واسم الزمان والمكان من الثلاثي على وزن (مَفْعَل أو مَفعِل) مثل: (مَوْقِف ومَعْبَد) والعلامة الدلالية تميز بين هذه المباني واسم الفاعل من الثلاثي على وزن (فاعل) مثل: قائد واسم المفعول من الثلاثي على وزن مفعول مثل: محمود واسم التفضيل على وزن أفعل مثل: أكبر وأطول.

رابعاً: العلامة النحوية: استدل علماء اللغة على بعض المباني الصرفية من خلال الإعراب، أو بعض الخواص النحوية ومثال ذلك: علامة الجرِّ في الأسماء وتكون بحرف جر أو بالإضافة

(٢) ينظر،ابن هشام ، أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك ،ج٢ ،ص١٧٧ ،وينظر : ابن هشام ، شرح شذور الذهب ،ص٣٦٨.

أو بالتبعية، وعلامة الجزم في الأفعال المضارعة، وعلامة الاسم المنسوب والمصدر الصناعي حيث إن الاسم المنسوب يعرب نعتًا والمصدر الصناعي لا يعرب نعتًا.

ومن الأمثلة على ذلك في التحليل الصرفي في هذه العلامة قول سيبويه[1]: "واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال ولا يكون الجزم إلا في الأفعال المضارعة للأسماء كما أن الجر لا يكون إلا في الأسماء" ويقول: "فليس للاسم من الجزم نصيب، وليس للفعل من الجر نصيب".

ويقول ابن طولون الدمشقي (ت ٩٥٣هـ) في شرح الألفية عن هذه العلامة[2]: "الجرُّ وهي عبارة البصريين وعبارة الكوفيين: الخفض، والمراد به: الكسرة التي يحدثها عامل الجرِّ أو نائبها، سواء كان العامل حَرْفًا أو إضافةً أم تبعيةً، وقد اجتمعت في البسملة بِـ (اسم) مجرور بالحرف و" اللهُ "مجرورٌ بالإضافة و" الرحمن "بالتبعية و" الرحيم "أيضًا مجرورة بالتبعية لأنها صفة.

(١) سيبويه ، الكتاب ، ج٣ ، ص ٩ ، وينظر ابن السرّاج(٣١٦ه) ،أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ،ج٢ ، ص١٤، مؤسسة الرسالة ، بيروت.

(٢) ابن طولون(ت٩٥٣هـ)، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي ، شرح ابن طولون عن ألفية ابن مالك ،تحقيق : عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، ج١، ص٤٩ ، دار الكتب العلمية ،بيروت، . وينظر : الأزهري (ت٩٠٥هـ)، خالد بن عبد الله (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، (تحقيق محمد باسل عيون السود)، ج١ ،ص ٣٠ ، دار الكتب العلمية، بيروت،

وقال ابن الناظم (ت٦٨٦هـ)[١]: إن الجر مختص بالأسماء، لأن كل مجرور ومُخبر عنه في المعنى، ولا يخبر إلا عن الاسم فلا يجر إلا الاسم، كزيد وعمرو في قولك: مررت بزيد ونظرت إلى عمرو.

خامساً: العلامة الإسنادية:

استدل علماء اللغة على الأبنية الصرفية بواسطة علامة الإسناد وتحقيق المعنى من خلال ما يسند إليه المبنى الصرفي، ومن الأمثلة على ذلك:

من علامات الاسم الإسناد إليه وهي من أنفع علامات الاسم، وهو أن تنسب إلى الاسم ما يحصل به الفائدة التامة كما في نسبة الإيمان لمحمد في قولك: محمدٌ مؤمنٌ. ومن العلامات الإسنادية في الفعل؛ حيث إن الفعل مع الفعل لا يشكل كلامًا له معنى، فهو لا يستغني عن الاسم والاسم لا يستغني عنه.

ويقول السيوطي في هذه العلامة أنّها أنصع علامات الاسم إذ به تعرف اسميّة التاء من ضَرَبْتُ والإسناد: تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب منه[٢]، والإسناد إلى الاسم: هو أن تنسب إلى الاسم ما يحصل به الفائدة التامة، كما في نسبة القيام إلى التاء" قمتُ "وكما في نسبه" الإيمان "إلى" أنا "في قوله: " أنا مؤمن "ولا يسند إلى الفعل والحرف[٣].

ومن العلامات الإسنادية في الفعل المبني للمعلوم في وجود الفاعل اسمًا ظاهراً، أو ضميراً، وتسند الأفعال الخمسة إلى ضمائر الرفع، وهي ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء

(١) ابن الناظم(ت٦٨٦ هـ)، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق : محمد باسل عيون السّود ، ص٨، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(٢) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،ج١ ، ص٢٧.

(٣) ابن طولون، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ،ج١ ، ص٥٢.

التأنيث المخاطبة.

وقد أطلق أبن هشام على الأفعال الخمسة تسمية الأمثلة الخمسة، فقد قالوا: " الأسماء الستة "؛ لأنها ألفاظ معلومة وهي الأب والأخ.... وقالوا الأمثلة الخمسة؛ لأنها ليست ألفاظ أفعال معلومة وإنما يكنى بها عن كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فألف الإثنين يكون المضارع معها مبدوءاً بتاء المضارعة للدلالة على الخطاب نحو: " أنتما تكتبان "، أو ياء المضارعة للدلالة على الغيبة نحو" الزيدان يكتبان "، أو واو الجماعة يكون المضارع معها كذلك مبدوءاً بالتاء نحو: " أنتم تكتبون "أو بالياء نحو: " الزيـدون يكتبون "أما ياء المؤنثة المخاطبة فلا يكون المضارع معها إلا مبدوءاً بالتاء نحو: " أنتِ تكتبين "فمن هنا كانت الأمثلة الخمسة[1].

سادساً: العلامة الدلالية:

وهي من أهم العلامات اللغوية المعنوية التي استند إليها علماء اللغة في تحديد هوية بعض الأبنية عندما تتشابه الأوزان والمباني في الكلمات، ومثال ذلك: في العلامات المميزة للصفة المشبهة أنها تدل على الثبوت، وهذا يميزها عن اسم الفاعل إذا اشتركت في نفس الوزن، مثل:(طاهر القلب) صفة مشبهة، فهذا البناء يدل على الثبوت بعكس اسم الفاعل، ومن العلامات الدلالية للكلمة في صيغة المبالغة، والتي تدل على مبالغة الوصف وكثرته وتكراره.

ودلالة اسم التفضيل في المفاضلة واسم الآلة على من وقع بواسطته الحدث، وعلامة فعل الأمر أنه يدل على الطلب، ومن العلامات الدلالية التي أشار إليها العلماء أن الفعل اللازم يكون في الأفعال التي تدل على السجايا أو على مرض أو على نظافة.

والمصدر الميمي في دلالته على الحدث مجرداً من المفعولية والزمان والمكان في

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ج١، ص ٧٤، ينظر، الفوزان، عبد الله بن صالح ، تعجيل الندى في شرح قطر الندى ، ص ٥٥.

الثلاثي وغير الثلاثي؛ وذلك لتشابهه مع اسم المفعول واسم الزمان واسم المكان، فجاءت هذه العلامة للتفريق بين هذه الأبنية. ومثال ذلك عندما عرفوا المصدر الميمي قالوا بأنه: مصدر في أوّله ميم زائدة على الأصل، وذلك في غير باب المفاعلة وهو كالمصدر العادي في الدلالة على الحدث غير مقيّد بزمان معين[1]، ويلحظ من التعريف أن المصدر الميمي يبدأ بميم زائدة على أصله، وهي علامة سابقة وفيه علامة دلالية؛ فهو يدل على الحدث غير مرتبط بزمان أو مكان وعلامة بالوزن الذي تفرد به هذا المبنى. وعلامة الاسم المنسوب تتمثل في دلالتها على الوصف.

والعلامة الدلالية في اشتقاق بعض المصادر الصريحة في الثلاثي، فيما دلّ على رفض وامتناع مصدره على وزن (فِعال)، ومادلّ على تقلب واضطراب مصدره على وزن (فَعَلان)، وما دلّ على داء أو صوت مصدره وزن (فُعال) (فعيل)، وما دلّ على صوت أو سير مصدره على وزن فعيل، وما دلّ على حرفة مصدره على وزن فِعَالة.

ومن العلامات الدلالية في مصدر المّرة من الثلاثي، أوغير الثلاثي عندما يتشابه مع المصدر الصريح نُضيف بعد مصدر المرّة كلمة (واحدة) للتمييز بينهما؛ ولأن مصدر المرّة يدل على أن الحدث وقع مرّة واحدة، مثل: دعا: دعوة واحدة وأقال: إقالة واحدة. والعلامة الدلالية للاسم الجامد أنه يدل على معنى بنفسه، أو معنى قائم بغيره. ومن علامات الأسماء الدلالية ما يدل على الإنسان أو الحيوان أو نبات أو جماد أو مكان أو زمان أو صفة أو معنى وليس الزمن جزء منه ودلالة الاسم على النسب والتصغير.

سابعاً: العلامة الصفرية:

لقد استدل علماء اللغة على بعض الأبنية في عدم وجود علامة لفظية في المبنى

(١) الخطيب، عبداللطيف محمد، المستقصي في علم الصرف ، ص٤٢٤ .

الصرفي، والذي يقابله مبنى صرفي آخر، وهذا ما أشرت إليه سابقًا في علاقة العلامة بالأصل والفرع بوجود عنصر لغوي مُعْلَم وعنصر غير مُعْلَم، ومن الأمثلة على ذلك: من علامات الاسم المفرد خلوه من علامات المثنى والجمع، لأن المفرد هو الأصل والمثنى والجمع فرعٌ عليه، وعلامات المذكر خلوه من علامات التأنيث ووجود علامة في الأسماء المؤنثة؛ لأن المذكر هو الأصل والتأنيث فرعٌ عليه.

وعلامات الاسم المجرد في خلوه من حروف الزيادة المجموعة في كلمة (سألتمونيها)، وخلو الفعل الصحيح من حروف العلة وخلوّ الفعل السالم من الهمزة والتضعيف.

يقول أبو حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ)[١]: " اعلم أن المذكر أحقُّ من المؤنث لأن التذكير قبل التأنيث فلذلك صُرِف أكثر المذكر العربيّ بغير علامة للتذكير، بل ليست للتذكير علامة لأنّه الأول، وألحقوا في أكثر المؤنث من الأسماء والصِّفات إحدى علامات التأنيث الثلاث: الهاء التي إذا اتصلت بما بعدها صارت تاء والألف المقصورة والألف الممدودة للتأنيث "فالمذكر هو الأصل والمؤنث هو فرع له، فلذلك لم يحتج إلى علامة للتذكير كالمؤنث، وبذلك يشكل علامة صفرية، والمؤنث له مجموعة من العلامات اللغوية تلحقه .

وقد أشار إلى هذا نهاد الموسى في حديثه عن مبدأ من مبادئ البنيوية وهو ذو العلامة وغير ذو العلامة في تصنيفات الأبواب اللغوية، وقال عن هذا المبدأ: إنّه مبدأ قائم على التقابل الثنائي بين عنصر غير مُعْلَّمَ كالمفرد (ولد) وعنصر مُعْلَّمَ كالمثنى (ولدان)، وذكر أنَّ النحويين العرب قد لحظوا هذا المبدأ وصدروا عنه في تقسيماتهم وتصنيفاتهم، وأشار إلى أن

(١) السجستاني،(ت٢٥٥هـ)، أبو حاتم سهل بن محمد، المذكر والمؤنث، (تحقيق حاتم صالح الضامن)، ط١، ص٣٦ ، دار الفكر ، دمشق، سوريا. (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

العلامة اللغوية تكون بعدم الشيء، مثل: المفرد وتكون بوجود شيء مثل المثنى والجمع وأعطى مثالا بقوله: ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما عن الآخر، لكنت تصبغ أحدهما مثلاً، وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر فيتبين بهذا أن العلامة تكون بعدم شيءٍ كما تكون بوجود شي[1].

ثامناً: العلامة الاشتقاقية:ـ

ولهذه العلامة أهمية كبيرة في الاستدلال على بعض المباني الصرفية، وتتمثل في أصل الاشتقاق أو عملية الاشتقاق نفسها، ومن الأمثلة على ذلك: من علامات الصفة المشبهة أنها مشتقة من فعل لازم و الصفة المشبهة باسم الفاعل مأخوذة من اسم الفاعل اللازم أو من مصدره لتدَلَ على نسبة حدث إلى الموصوف بها على جهة الثبوت والدوام، ومثال ذلك: هذا رجلٌ حَسَنُ الخلق، فإنّ صفة" حَسَنُ "صفة ثابتة في الموصوف وهو" رجل "غير مقيدة بزمان ما [2]..."

وبهذه العلامة أصبحنا نميز بين الصفة المشبهة واسم الفاعل وصيغة المبالغة في بعض الأوزان المتشابهة، فمثلاً تتشابه الصفة المشبهة مع صيغة المبالغة في الوزن(فعيل) والوزن (فَعِل) مثل: رحيم: صيغة مبالغة؛ لأنها مشتقة من الفعل (رحم) وهو متعدٍ، أمّا (كريم) فهي صفة مشبهة لأنها؛ مشتقة من فعل لازم وهو (كَرُمَ)، و(فَهِم) صيغة مبالغة؛ لأنها مشتقة من فعلٍ متعدٍ، وأمّا (فَرِح) فهي صفة مشبهة؛ لأنها مشتقة من فعل لازم.

ومن العلامات اللغوية للفعل المتعدي واللازم أن الفعل المتعدي عند اشتقاق اسم

(١) الموسى ، نهاد ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، ص ٤١-٤٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر(١٤٠٠ه-١٩٨٩م) .

(٢) الخطيب، المستقصي في علم الصرف، ص٤٩٥ ،وينظر، الفضلي ، عبد الهادي، مختصر الصرف ، ص٦٠ ، دار القلم ، بيروت ،لبنان.

المفعول منه لا يحتاج جاراً ومجروراً بعد اسم المفعول، أما اشتقاق اسم المفعول من الفعل اللازم فيحتاج بعده إلى جار ومجرور، مثل: رحم اسم المفعول منه مرحوم؛ لأنّ رحم متعدٍ أما ذهب فاسم المفعول منه (مذهوبٌ إليه) لأن الفعل ذهب فعل لازم.

ويقول ابن مالك في هذه العلامة[1]: "الفعل الذي يصلح أن يصاغ منه اسم مفعول تام يسمى متعديًا ومجاوزاً وواقعًا كـ (مُقِت فهو ممقوت) و (نُعِت فهو منعوت)، والمراد بالتمام: أي الاستغناء عن حرف الجر، فلو صيغ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جر سمي الفعل لازمًا"

ومن العلامات الاشتقاقية في مصدر المرّة من الفعل غير الثلاثي أنَّه يتم عن طريق اشتقاق المصدر الصريح من الفعل غير الثلاثي وزيادة تاء مربوطة، واشتقاق اسم الفاعل من غير الثلاثي باشتقاق الفعل المضارع وإبدال ياء المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر، وفي اسم المفعول فتح ما قبل الآخر.

ومن العلامات الاشتقاقية في بعض المصادر الصريحة من الأفعال اللازمة أو المتعدية أن يخصص لها أوزان معينة، فمثلاً الفعل اللازم على وزن فَعَل مصدره الصريح على وزن فعول مثل: (خرج خروج).

(١) ابن مالك الطائي، شرح الكافية الشافية، ط١، ج٢، ص٦٢٩. وينظر، ابن هشام، أوضح المسالك، ج٢، ص ١٧٧.

الخاتمـــة:

اتضح من خلال البحث أنّ مناهج التحليل الصرفي للكلمات تنحصر في ثلاثة مناهج رئيسية، وهي: الميزان الصرفي، والعلامة اللغوية، ومنهج الجداول الصرفية. وهناك مناهج غير أساسية في الكلمات التي خالفت بعض الشروط في القاعدة الصرفية، تتمثل في الاسمية، والإلحاق، ومنهج القلب المكاني، ومناهج بديلة لها اتصال مباشر بالمناهج الرئيسة، وهي: منهج الإعلال والإبدال. وقد تتداخل هذه المناهج فيما بينهما معللة القاعدة اللغوية في الصرف العربي، وهذا التداخل لا يمثل نقصاً بل هو أكثر إيضاحا للقاعدة اللغوية.

واتضح من خلال البحث أن العلامة لها علاقة، وثيقة بين الأصل والفرع؛ حيث إن الأصول تخلو من العلامات، والفروع هي التي تحتوي على العلامات، مثل التذكير، والتأنيث، والمفرد والمثنى، والجمع، والتعريف، والتنكير.

وبان أن العلامة في اللغة هي كل شيء يُهْتَدى به أو ما يستدل به ويميز غيره، وهي في الاصطلاح إشارة منطوقة أو مكتوبة تعبّر عن تقدير منشئ الكلام للعلامة بين معاني المفردات حسب ما يريد، وهي تدل السامع على تلك العلاقات التي أرادها منشئ الكلام.

وعلم العلامة في الدراسات اللسانية الحديثة نشأ في أوائل القرن الماضي على يد العالم (دي سوسير) وهو مؤسس علم اللغة الحديث، والعالم الأمريكي (تشارلس بيرس). وقد رافق هذا العلم مصطلحات كثيرة مثل: السيميائيات، وعلم العلامات، ونسق العلامات، والعلاماتية. وكان كل عالم ينظر إلى هذا العلم حسب ثقافته وتخصصه، مما أدى إلى التداخل والغموض والتوسع في نظرياته، ولكن علماء اللغة العربية كان لهم حسٌ سيميائي في تحليل أبواب اللغة، إذ كان وصفهم

للغـة دقيقـاً، ممـا سَـهَّل علـى القـارئ الاسـتدلال علـى جميـع عناصـر اللغـة، وربطهـا بالدلالة. وقد فرقوا بين الحدِّ والعلامة اللغوية دلالة على حسهم السيميائي العميق.

وقـد بـان مـن خـلال اسـتقراء أبـواب الصـرف العربـي أنّ العلامـة الصـرفية: وَسْـمٌ لغـوي يكـون لفظيـاً أو معنويـاً في المبـاني الصـرفية، ويميزهـا عـن غيرهـا، ويعطيهـا دلالـة جديـدة وقـد اعتمـد اللغويـون العـرب علـى مجموعـة مـن العلامـات اللغويـة للاسـتدلال علـى هـذه المبـاني، مـن خـلال الحـروف السـابقة واللاحقـة والتـي تـأتي في حشـو الكلمـة والحـروف الأصـلية، واسـتدلوا علـى هـذه المبـاني مـن خـلال الحركـات المعينـة المتفـق عليهـا، واسـتدلوا علـى بعـض الكلمـات مـن خـلال (علامـة الـوزن)، وهـي تمثـل تفـرد بعـض الأبنيـة بـوزن معـين. واسـتدلوا علـى بعـض الأبنيـة مـن خـلال (العلامـة النحويـة) مثـل الجـرّ في الأسـماء، والنصـب في الأفعـال، و(العلامـة الإسـنادية) لـبعض المبـاني، و(العلامـة الدلاليـة) التـي حلّـت الإشـكال بـين المبـاني المتشـابهة في الـوزن، والعلامـة الصـفرية وهـي تمثـل خلـو المبنـى مـن أي علامـات، وهـي تكـون مقابلـة لعنصـر لغـوي آخـر، مثـل التـذكير والتأنيـث، و(العلامـة الاشـتقاقية) وتتمثـل في اسـتدلال علمـاء اللغـة علـى هـذه المبـاني مـن خـلال الاشـتقاق، فمـثلاً الصـفة المشـبهة مشـتقة مـن فعـل لازم وهـذه العلامـة حلّـت كثيـر مـن الإشـكاليات وخاصـة في تشابه الوزن في بعض المباني.

قائمة المصادر و المراجع

١- القرآن الكريم

٢-الأزهري (ت٩٠٥هـ)، خالد بن عبد الله (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، (تحقيق محمد باسل عيون السود)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣-أيكون، أمبرتو(٢٠٠٥م)، السيميائية وفلسفة اللغة، ترجمة أحمد الصمعي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.

٤-جبل، محمد حسن حسن(٢٠٠٠م)، دفاع عن القرآن الكريم أصالة الإعراب ودلالته على المعنى في القرآن واللغة العربية، ط ٢، البربري للطباعة الحديثة، مصر.

٥-الجرجاني(ت٤٧١هـ)، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (١٩٨٧م)، المفتاح في الصرف، (تحقيق علي توفيق محمد)، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦-الجرجاني(٤٧١ه)، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد(١٩٧٢م)، أسرار البلاغة، (تحقيق عبد المنعم خفاجة)، مكتبة القاهرة.

٧-الخطيب، عبداللطيف محمد(١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م)، المستقصي في علم التّصريف، ط١، مكتبة دار العروبة، الكويت.

٨-دي سوسير، فرناند، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، دار نعمان للثقافة، لبنان.

٩-الراجحي، عبده، النحو العربي الدرس الحديث بحث في المنهج(١٩٧٩م)، دار النهضة العربية، بيروت.

١٠-ابن السراج (٣١٦هـ)، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، (تحقيق عبد الحسين الفتلي)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١١-السجستاني (ت٢٥٥هـ)، أبو حاتم سهل بن محمد، المذكر والمؤنث، (تحقيق حاتم صالح الضامن)، ط١، دار الفكر، دمشق، سوريا.

١٢-السعران، محمود(١٩٦٢م)، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، مصر، دار المعارف.

١٣-سيبويه، (ت ١٨٠ هـ)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م)، الكتاب، (تحقيق عبد السلام هارون)، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٤-السيوطي (تـ٩١١هـ)، عبد الرحمن جلال الدين (١٤١٨-١٩٩٨م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (تحقيق أحمد شمس الدين)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥-السيوطي(ت٩١١هـ)، جلال الدين عبدالرحمن، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د. ت).

١٦-الشمري، آمنة رشيد خابور(٢٠١٣م)، ظاهرة الأصل و الفرع عند سيبويه، ط١، مكتبة الآفاق، الكويت.

١٧-ابن طولون(ت٩٥٣هـ)، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي، شرح ابن طولون عن ألفية ابن مالك، (تحقيق عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي)، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨-عبد الدايم، محمد عبد العزيز، النظرية اللغوية في التراث العربي، (٢٠٠٦م)، ط١، دار السلام القاهرة، جمهورية مصر العربية.

١٩-عبد العال، عبد المنعم سيد، جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٠-ابن عصفور (٦٦٩هـ)، أبو الحسين علي بن مؤمن بن محمد(١٩٩٦م)، الممتع الكبير في التصريف، (تحقيق فخر الدين قباوة)، ط١، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، لبنان.

٢١-عضيمة، محمد عبد الخالق، (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، المغني في تصريف الأفعال ومعه اللبان

في تصريف الأفعال، ط٢، دار الحديث، القاهرة.

٢٢-ابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (١٩٨٠)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، كتاب منحة الحليل بتحقيق شرح ابن عقيل، (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد)، ط٢٠، دار التراث، القاهرة.

٢٣-عياشي، منذر(٢٠١٣م)، العلاماتية (السيميولوجيا)، قراءة في العلامة اللغوية العربية، ط١، عالم الكتب، اربد، الأردن.

٢٤-الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (١٩٨١م)، معيار العلم في فن المنطق، ط٣، دار الأندلس، بيروت.

٢٥-الغلايني، مصطفى، جامع الدروس العربية، راجعة عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

٢٦-الفاخري، صالح سليم (٢٠٠٩)، الصرف بين التحويل والتصريف، وقائع المؤتمر الدولي الثالث في اللسانيات إشراف عبد الحميد عبدالواحد، سفاقس.

٢٧-الفراهيدي(ت ١٧٥هـ)، الخليل بن أحمد (١٩٨٨م)، العين، (تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي)، ط٢، دار الهجرة.

٢٨-الفضلي، عبد الهادي، مختصر الصرف، دار القلم، بيروت، لبنان.

٢٩-الفوزان، عبدالله بن صالح، ١٤٣١هـ، تعجيل الندى بشرح قطر الندى، ط٣، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.

٣٠-الفيروز أبادي (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨ م)، القاموس المحيط، الهيئة المصرية للكتاب.

٣١-فيلش (هنري)(١٩٨٣م)، العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، (تعريب وتحقيق الدكتور عبد الصبور شاهين) ط٢، دار المشرق، بيروت.

٣٢-قاسم، سيزا ونصر حامد أبو زيد، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة مدخل إلى

السيموطيقا، ط١، دار التنوير، القاهرة، مصر.

٣٣-كمال الدين، حازم، نظرية القوالب من نظريات علم اللغة الحديث، مكتبة الآداب، القاهرة.

٣٤-ماري، نوال غازي بريور(٢٠٠٧م)، (المصطلحات المفاتيح في اللسانيات) ترجمة عبد القادر الشيباني، ط١، سيدي بلعباس، الجزائر.

٣٥-ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الحيّاني، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م)، شرح الكافية الشافية، (حققه عبد المنعم أحمد هريري)، ط١، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة.

٣٦-المبرّد (تـ٢٨٥هـ)، أبو العباس محمد بن يزيد(١٩٩٤م)، المقتضب، (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة لجنة إحياء التراث الاسلامي)، مصر.

٣٧-المُرادي، (ت٧٤٩هـ)، الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي أبو محمد بدر الدين (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، توضح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (تحقيق عبد الرحمن علي سليمان)، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة.

٣٨-أبو المكارم، علي(٢٠٠٦م)، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ط١، دار غريب، القاهرة.

٣٩-مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي، فرنسي، عربي)، (٢٠٠٣م) ط٢، مطبعة النجاح، الدار البيضاء.

٤٠-الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ط١،، دار الشروق، نابلس.

٤١-ابن منظور(تـ٧١١هـ)، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، (د. ت) لسان العرب، ط١، دار صادر، بيروت، لبنان. (مادة علم).

٤٢-الموسى، نهاد(١٤٠٠هـ-١٩٨٩م)، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

٤٣-ابن الناظم(ت٦٨٦هـ)، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، (تحقيق محمد باسل عيون السّود)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٤-النجار، لطيفة (١٩٩٣م)، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ط١، دار البشير عمان، الأردن.

٤٥-ابن هشام (ت٧٦١هـ)، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري البصري (١٣٨٢هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، ط ١، دار الكوخ، إيران، طهران.

٤٦-ابن هشام(ت٧٦١هـ)، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥)، شرح جمل الزجاجي، (دراسة وتحقيق علي محسن عيسى مد الله)، ط١، عالم الكتب، بيروت.

٤٧-ابن هشام، (ت٧٦١هـ)، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

٤٨-ابن يعيش (تـ٦٤٣هـ)، موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي، شرح المفصل، صحح وعلق على حواشيه مشيخة الأزهر المعمور، مطبعة الميزية، مصر.